

# الرِّسَالَةُ الشَّافِئِيَّةُ بِـ فِي الْإِعْجَازِ

تأليف

عَبْدُ الْقَاهِرِ الْمُحَرَّرِ

توفي سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ هجرية

[ عن نسخة حسين جلبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية ]

هذه الرسالة خارجة من كتابه

المرسوم بدلائل الإعجاز



/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن رضي الله عنه : الحمد لله رب العالمين  
حَمْدُ الشَّاكِرِينَ ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ .

...

١ - أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْنَى نَوْعًا مِنَ اللَّفْظِ هُوَ بِهِ أَخْصَصْتُ وَأَوْلَى ،  
وَضُرُوبًا مِنَ الْعِبَارَةِ هُوَ بِتَأْدِيَتِهِ أَقْوَمُ ، وَهُوَ فِيهِ أَجَلَى ، وَمَأْخِذًا إِذَا أُخِذَ مِنْهُ كَانَ إِلَى  
الْفَهْمِ أَقْرَبَ ، وَبِالْقَبُولِ أَخْلَقَ ، وَكَانَ السَّمْعُ لَهُ أَوْعَى ، وَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَمِيلُ . وَإِذَا كَانَ  
الشَّيْءُ مُتَعَلِّقًا بغيره ، وَمَقِيسًا عَلَى مَا سِوَاهُ ، كَانَ مِنْ خَيْرٍ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى تَقْرِيبِهِ  
مِنَ الْأَفْهَامِ ، وَتَقْرِيبِهِ فِي النَفُوسِ ، أَنْ يَوْضَعَ لَهُ مِثَالٌ يَكْشِفُ عَنْ وَجْهِهِ وَيُؤْنِسُ بِهِ ،  
وَيَكُونُ زِمَامًا عَلَيْهِ يُمَسِّكُهُ عَلَى الْمُتَفَهِّمِ لَهُ وَالطَّالِبِ عِلْمَهُ .

...

٢ - وَهَذِهِ جُمْلٌ مِنَ الْقَوْلِ فِي بَيَانِ عَجْزِ الْعَرَبِ حِينَ تُحَدِّثُوا إِلَى مُعَارَضَةِ  
الْقُرْآنِ ، وَإِذْعَانِهِمْ وَعِلْمِهِمْ أَنَّ الَّذِي سَمِعُوهُ فَائِثٌ لِلْقُوَى الْبَشَرِيَّةِ ، وَمُتَجَاوِزٌ لِلَّذِي  
يَتَسَّعُ لَهُ ذَرْعُ الْمَخْلُوقِينَ = وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِمَّا لَهُ اخْتِصَاصٌ بِعِلْمِ أَحْوَالِ الشُّعْرَاءِ  
وَالْبُلَغَاءِ وَمِرَاتِبِهِمْ ، وَبِعِلْمِ الْأَدَبِ جُمْلَةً = قَدْ تَحَرَّيْتُ فِيهَا الْإِبْضَاحَ وَالتَّبْيِينَ ،  
وَحَدَّثْتُ الْكَلَامَ حَدًّا هُوَ بِعُرْفِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ أَشْبَهُ ، وَفِي طَرِيقِهِمْ أَذْهَبُ ، وَإِلَى  
الْأَفْهَامِ جُمْلَةً أَقْرَبُ . وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ وَالْعَوْنَ عَلَيْهِ ، وَالْإِرْشَادَ إِلَى كُلِّ  
مَا يُزِيلُ لَدَيْهِ ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ .

...

٣ - مَعْلُومٌ أَنَّ سَبِيلَ الْكَلَامِ سَبِيلٌ مَا يَدْخُلُهُ التَّفَاضُلُ ، وَأَنَّ لِلتَّفَاضُلِ فِيهِ  
غَايَاتٌ يَنَاقِشُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، وَمَنَازِلُ يَغْلُو بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ عِلْمٌ  
يَخْصُ أَهْلَهُ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ وَالْقُدْوَةَ فِيهِ الْعَرَبُ ، وَمِنْ عِدَاهُمْ تَبَعَ لَهُمْ ، وَقَاصَّرَ فِيهِ عَنْهُمْ ،

٣٧٠ وأنه / لا يجوز أن يدعى للمتأخرين من الخطباء والبلغاء عن زمان النبي ﷺ الذي نزل فيه الوحى ، وكان فيه التحدى ، <sup>(١)</sup> أنهم زادوا على أولئك الأولين ، أو كملوا في علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يكملوا له . كيف ؟ ونحن نراهم يُحمّلون عنهم أنفسهم ، <sup>(٢)</sup> ويرأون من دعوى المداناة معهم ، فضلاً عن الزيادة عليهم .

هذا خالد بن صفوان يقول : « كيف نُجاريهم وإنما نخكيهم ؟ أم كيف نسابقهم ، وإنما نجري على ما سبق إلينا من أعراقهم ؟ » .

وترى الجاحظ يدعى للعرب الفضل على الأمم كلها في الخطابة والبلاغة ، ويتأطر في ذلك الشعبية ، ويُجهّلهم ويُسفّه أحلامهم في إنكارهم ذلك ، ويقضى عليهم بالشقوة وبالتهالك في العصبية ، ويُطيل ويطنّب ، ثم يقول :

« ونحن أبقاك الله إذا ادّعينا للعرب الفضل على الأمم كلها في أصناف البلاغة ، من القصيد والأرجاز ، ومن المنثور والأسجاع ، ومن المزدوج وما لا يزدوج ، فمعنا = على أن ذلك لهم = <sup>(٣)</sup> شاهد صادق ، من الديباجة الكريمة ، والرواق العجيب ، والسبك والنحت الذى لا يستطيع أشعر الناس اليوم ولا أرفعهم في البيان أن يقول مثّل ذلك ، إلا في اليسير والشئ القليل » . انتهى كلامه . <sup>(٤)</sup>

(١) السياق : « وأنه لا يجوز أن يدعى للمتأخرين .... أنهم زادوا » .

(٢) في المخطوطة « ج » : « يحملون عنهم » ، وصححها ناشر هذه الرسالة : « يحملون عنهم » ، وكلامها مقال فاسد . وقوله : « يحملون عنهم أنفسهم » ، أن يضعون من أنفسهم ويخفّضونها توقيراً لهم ، ومعرفة بفضلهم .

(٣) في البيان والتبيين : « فمعنا العلم أن ذلك لهم » ، وحذف لفظ « العلم » هنا أجود . والسياق : « فمعنا .... شاهد صادق » .

(٤) البيان والتبيين ٣ : ٢٩

والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، أو أن يُنكره إلا جاهل أو معاند .

...

٤ - وإذا ثبت أنهم الأصل والقُدوة ، فإنَّ عِلْمَهُم العِلْمُ . فَبِنَا أن ننظر في دلائل أحوالهم وأقوالهم حين ثلَّى عليهم القرآن وتحدَّوا إليه ، ومِلَّكت مسامعهم من المطالبة بأن يأتوا بمثله ، ومن التفرُّيع بالعجز عنه ، وبِتَّ الحُكْم بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدرُون عليه .

وإذا نظرنا وجدناها تُفصِّح بأنهم لم يشكُّوا في عجزهم عن معارضته والإتيان بمثله ، ولم تحدِّثهم أنفسهم بأنَّ لهم إلى ذلك سبيلاً على وجه من الوجوه .

...

٥ - (١) أمَّا « الأحوال » فدلَّت من حيث كان المتعارف من عادات الناس / التي لا تختلف ، وطبائعهم التي لا تتبدَّل ، أن لا يسلموا لخصومهم الفضيلة وهم يجدون سبيلاً إلى دفعها ، ولا يتنجِّلون العجز وهم يستطيعون قهرهم والظهور عليهم . كيف ؟ وإن الشاعِر أو الخطيب أو الكاتب يبلغه أنَّ بأقصى الإقليم الذي هو فيه من يَبْأى بنفسه ، (٢) ويُدلُّ بشعرٍ يقوله ، أو خُطبةٍ يقوم بها ، أو رسالةٍ يعملها ، فيُدخله من الأنفة والحمية ما يدعوه إلى معارضته ، وإلى أن يُظهر ما عنده من الفضل ، ويبدِّل ما لديه من المنة ، حتى إنه ليتوصَّل إلى أن يَكُتُب إليه ، وأن يعرِّض كلامه عليه ، (٣) ببعض العلل وبنوع من التَّمَحُّل . هذا ، وهو لم يرَ

(١) هذا أول الكلام في « الأحوال » ، وسيأتى القول في « الأقوال » ، من عند رقم : ٧

(٢) « بَأى عليه يَبْأى بَأَوْا » ، فخر عليه وأظهر الكبر .

(٣) السياق : « .... ليتوصَّل .... ببعض العلل » .

ذلك الإنسانَ قطُّ ، ولم يكن منه إليه ما يَهْزُ وَيَحْرُكُ وَيَهِيْجُ على تلك المعارضة ،  
ويدعو إلى ذلك التَّعَرُّضُ .

وإن كان المُدَّعى ذلك بمرأى منه ومَسْمُوعٍ ، كان ذلك أدعى له إلى مُباراته ،  
وإلى إظهار ما عنده ، وإلى أن يعرف الناس أنه لا يُقَصِّرُ عنه ، أو أنه منه أفضل .  
فإن أنضاف إلى ذلك أن يَدْعُوهُ الرجلُ إلى مُمَاتَّتِهِ ، وَيُحَرِّكُهُ  
لِمُقَاوَلَتِهِ ، <sup>(١)</sup> فذلك الذى يُسهر ليلَهُ وَيُسَلِّبُهُ القرارَ ، حتى يَسْتَفْرِغَ مجهودَهُ في  
جوابه ، ويبلغ أَقْصَى الحَدِّ في مُناقضته .

وقد عرفتَ قِصَّةَ جرير والفرزدق ، وكُلَّ شاعرين جمعَهما عصرٌ ، ثم عَرَضَ  
بينهما ما يَهِيْجُ على المُقاولة ، ويدعو إلى المفاخرة والمنافرة ، كيف جَدَّ كُلُّ واحدٍ  
منهما في مغالبة الآخر ، وكيف جعل ذلك هَمَّهُ وَوُكْدَهُ ، <sup>(٢)</sup> وَقَصَّرَ عليه دهره ؟  
هذا ، وليس به ، ولا يَخْشَى ، إلا أن يُقْضَى لصاحبه بأنه أشعرُ منه ، وأنَّ خاطرَهُ  
أَحَدٌ ، وقوافيه أَشْرَدُ ، لا يُنَارِعُهُ مُلْكاً ، ولا يفتاتُ عليه بَعْلَبَتُهُ له حَقّاً ، ولا يُلْزِمُهُ به  
إِتاوَةٌ ، ولا يضرب عليه ضَرْبِيَّةٌ ؟

٦ - وإذا كان هذا واجباً بين نفسين لا يرومُ أحدهما من مُباهاة صاحبه  
إلا ما يَجْرِي على الألسُن من ذِكْرِهِ بِالْفَضْلِ فقط ، فكيف يجوز أن يظهر في صَمِيمِ  
العرب ، وفي مثل قُرَيْش ذوى الأنفس الأبيَّة والهَمَمِ / العليَّة ، والأثْفَةِ والحَمِيَّة = مَنْ  
يَدَّعى النبوةَ ، ويخبرُ أنه مبعوثٌ من الله تعالى إلى الخلق كافَّةً ، وأنه بَشِيرٌ بالجنة

٣٧٢

(١) « ماتن الرجل » ، فعل به مثل ما يفعل به . و « ماتن فلان فلاناً » ، إذا عارضه في شعرٍ أو جدل  
أو خصومة ، ليرى أيهما أمتن وأقوى . و « قاوله مقاوله » ، فاورضه القول أى قولى كان .

(٢) « وكده » ، مراده وهمه ومقصده .

ونذير بالنار ، وأنه قد نَسَخَ به كل شريعة تقدّمته ، ودين دان به الناس شرقاً وغرباً ، وأنه خاتم النبيين ، وأنه لا نبي بعده ، إلى سائر ما صدع به ﷺ ، <sup>(١)</sup> ثم يقول : « وَحُجَّتِي أَنْ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ عَلَيَّ كِتَابًا عَرَبِيًّا مُبِينًا ، تَعْرِفُونَ الْفَاطَةَ ، وَتَفْهَمُونَ مَعَانِيَهُ ، إِلَّا أَنْكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، وَلَا بَعَثَرِ سُورٍ مِنْهُ ، وَلَا بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ جَهِدْتُمْ جَهْدَكُمْ ، وَاجْتَمَعَ مَعَكُمْ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ » = ثم لا تَدْعُوهُمْ نُفُوسُهُمْ إِلَى أَنْ يَعَارِضُوهُ ، وَيَبَيِّنُوا سَرَفَهُ فِي دَعْوَاهُ ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا إِلَّا مَا عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ ؟

هذا ، وقد بلغ بهم الغَيْظُ من مقالته ، ومن الذى ادّعاه ، حَدّاً تَرَكُوا مَعَهُ أَخْلَامَهُمُ الرَّاجِحَةَ ، وَخَرَجُوا لَهُ عَنْ طَاعَةِ عُقُولِهِمُ الْفَاضِلَةَ ، حَتَّى وَاجْهَوْهُ بِكُلِّ قَبِيحٍ ، وَلَقَوْهُ بِكُلِّ أَذَى وَمَكْرُوهٍ ، وَوَقَفُوا لَهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ ، وَكَادُوهُ وَكُلُّ مِنْ تَبِعَةٍ بِضُرُوبِ الْمَكَائِدَةِ ، وَارَادُوهُمْ بِأَنْوَاعِ الشَّرِّ .

وَهَلْ سَمِعَ قَطُّ بَذَى عَقْلِ وَمُسْكَةٍ اسْتَطَاعَ أَنْ يُخْرِسَ خَصِمًا لَهُ قَدْ اسْتَنْطَقَ فِي دَعْوَاهُ بِكَلِمَةٍ يُجِيبُهَا ، فَتَرَكَ ذَلِكَ إِلَى أُمُورٍ يُسَفِّهُ فِيهَا ، وَيُنْسَبُ مَعَهَا إِلَى ضَيْيقِ الذَّرْعِ وَالْعَجْزِ ، وَإِلَى أَنَّهُ مَغْلُوبٌ قَدْ أَعُوزَتْهُ الْحِيلَةُ ، وَعَسَرَ عَلَيْهِ الْمَخْلَصُ ؟ <sup>(٢)</sup>

= أَمْ هَلْ عُرِفَ فِي مَجْرَى الْعَادَاتِ ، وَفِي دَوَاعِي النُّفُوسِ وَمَبْنَى الطَّبَائِعِ ، أَنَّ يَدَعَ الرَّجُلُ ذُو اللَّبِّ حُجَّتَهُ عَلَى خَصِمِهِ ، فَلَا يَذْكُرُهَا ، وَلَا يُفْصَحُ بِهَا ، وَلَا يُجَلِّى عَنْ وَجْهِهَا ، وَلَا يُرِيهِ الْغُلْطَ فِيمَا قَالَ ، وَالْكَذِبَ فِيمَا آدَعَى ، لَا ، وَلَا يَدَّعَى أَنَّ ذَلِكَ

(١) في المطبوعة وحدها : « إلى آخر » ، بلا فائدة في التغيير .

(٢) في المطبوعة : « وعزّ عليه المخلص » ، تغيير بلا داع .

عنده ، <sup>(١)</sup> وأنه مستطيع له ، بَلْ يَجْعَلُ أَوَّلَ جَوَابِهِ له ومعارضته إِيَّاهُ ، التَّسَرُّعُ إِلَيْهِ والسَّفَافَةُ عَلَيْهِ ، والإِقْدَامُ عَلَى قَطْعِ رَجِيهِ ، وعلى الإِفْرَاطِ فِي أَذَاهِ ؟

= أَمْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ خَارِجًا مِنَ النَّاسِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ رِيَاسَةٌ ، وَلَهُمْ دِينٌ / وَنِخْلَةٌ ، فَيُؤَلِّبَ عَلَيْهِمُ النَّاسَ ، وَيُدَبِّرَ فِي إِخْرَاجِهِمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، وَفِي قَتْلِ صَنَادِيدِهِمْ وَكِبَارِهِمْ ، وَسِنَى ذُرَارِيهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ ، وَعُمْدَتُهُ الَّتِي يَجِدُ بِهَا السَّبِيلَ إِلَى تَأْلِيفٍ مِنْ يَتَأَلَّفُهُ ، <sup>(٢)</sup> وَدُعَاءٍ مِنْ يَدْعُوهُ ، دَعْوَى لَهُ ، إِذَا هِيَ أُبْطِلَتْ بَطْلَ أَمْرِهِ كُلِّهِ ، وَانْتَقَضَ عَلَيْهِ تَدْبِيرُهُ = ثُمَّ لَا يُعْرَضُ لَهُ فِي تِلْكَ الدَّعْوَى ، وَلَا يُشْتَغَلُ بِإِبْطَالِهَا ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ ، وَمَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَتَعَدِّرٍ وَلَا مَمْتَنِعٍ ؟

٣٧٣

وَهَلْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا مِثْلُ رَجُلٍ عَرَضَ لَهُ خَصْمٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبْهُ ، فَادَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى إِنَّ هِيَ سُمِعَتْ كَانَ مِنْهَا عَلَى خَطَرٍ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ ، فَأَحْضَرَ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ تِلْكَ ، وَعِنْدَ هَذَا الْمَدَّعَى عَلَيْهِ مَا يُبْطِلُ تِلْكَ الْبَيِّنَةَ أَوْ يَعَارِضُهَا ، وَمَا يَحُولُ عَلَى الْجُمْلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَنْفِيذِ دَعْوَاهُ ، فَيَدْعُو إِظْهَارَ ذَلِكَ وَالاحتِجَاجَ بِهِ ، وَيُضْرِبُ عَنْهُ جُمْلَةً ، وَيَدَّعُوهُ وَمَا يُرِيدُ مِنْ إِحْكَامِ أَمْرِهِ وَإِتْمَامِهِ ، ثُمَّ يَصِيرُ الْحَالُ بَيْنَهُمَا إِلَى الْمُحَارَبَةِ ، وَإِلَى الإِخْطَارِ بِالْمُهْجِ وَالنُّفُوسِ ، فَيُطَاوِلُهُ الْحَرْبَ ، وَيُقْتَلُ فِيهَا أَوْلَادُهُ وَأَعِزَّتُهُ ، وَتُنْهَكُ عَشِيرَتُهُ ، وَتُغْنَمُ أَمْوَالُهُ ، وَلَا يَقَعُ لَهُ فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْحَالِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي قَضَى لِحَصْمِهِ بِدَيًّا ، <sup>(٣)</sup> وَلَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ وَتَصَوَّرُوهُ بِصُورَةِ الْحَقِّ فَيَقُولُ : « لَقَدْ كَانَتْ عِنْدِي = حِينَ ادَّعَى مَا ادَّعَى = بَيِّنَةٌ عَلَى فُسَادِ دَعْوَاهُ وَعَلَى كَذِبِ شَهْوَدِهِ ، قَدْ تَرَكْتُهَا تَهَاوُنًا بِأَمْرِهِ ، أَوْ أَنْسَيْتُهَا ، أَوْ مَنَعَ مَانِعٌ دُونَ

(١) أَسْقَطَ النَّاشِرَانِ : « لَا » الْأَوَّلَى اقْتِحَامًا .

(٢) غَيْرِ النَّاشِرَانِ فَكْتُبَا : « وَعُدَّتْهُ الَّتِي يَجِدُ بِهَا السَّبِيلَ .... » .

(٣) « بَدِيًّا » وَ « بَدِيًّا » أَيْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ .



عَرَضُهَا ، وها هي هذه قد جِئْتَكُمْ بها ، فانظروا فيها لتَعْلَمُوا أنكم قد غُرِيتُمْ ؟ » .  
ومعلوم بالضرورة أنَّ هذا الرجل لو كان من المجانين ، لما صَحَّ أن يفعل ذلك ،  
فكيف يقوم هم أرجح أهل زمانهم عقولاً ، وأكملهم معرفةً ، وأجزلهم رأياً ، وأثقفهم  
بصيرة ؟ فهذه دلالة « الأحوال » .

...

#### ٧ - (١) وأما « الأقوال » فكثيرة :

منها حديث ابن المغيرة ، (٢) روى أنه جاء حتى أتى قريشاً فقال : إن  
الناس يجتمعون غداً بالموسم ، وقد فتننا أمر هذا الرجل في الناس ، فهم سائلوكم عنه  
فماذا تردون عليهم ؟ (٣) / فقالوا : مجنون يُخَنَّق . فقال : يأتونه فيكلمونه فيجدونه  
صحيحاً فصيحاً عاقلاً ، (٤) فيكذبونكم ! قالوا نقول : هو شاعر . قال : هم  
العرب ، وقد رَوَوْا الشعر ، وفيهم الشعراء ، وقرله ليس يُشبه الشعر ، فيكذبونكم !  
قالوا نقول : هو كاهن . قال : إنهم لقوا الكهَّانَ ، فإذا سمعوا قوله لم يجدوه يُشبه  
الكهنة ، فيكذبونكم !

ثم انصرف إلى منزله فقالوا : صَبَّ الوليد = يعنون : أسلم = ، ولئن صَبَّ  
لا يبقى أحدٌ إلا صَبَّ . فقال لهم ابن أخيه أبو جهل بن هشام بن المغيرة : أنا

(١) مضت دلالة « الأحوال » التي بدأت في رقم : ٥ ، وتبدأ دلالة « الأقوال » . وزاد الناشر هنا  
لفظ « دلالة » قبل الأقوال ، ولا حاجة إليها ، لأنه قال في رقم : ٥ « وأما الأحوال » ، فكذلك فعل هنا .

(٢) هو أبو المغيرة ، الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان ذا سنٍّ ومهابة في قريش ،  
وحديثه في سيرة ابن هشام ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ بغير هذا اللفظ ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ بعد .

(٣) في المخطوطة : « تردون عليه » ، والصواب ما أثبتته الناشران « عليهم » .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « عادلاً » ، وهو لا معنى له .

أَكْفِيكُمْوه . قال : فأتاه محزوناً فقال : ما لك يا ابن أخ ؟ قال : هذه قريشٌ تجمعُ لك صدقةً يتصدقون بها عليك ، تستعين بها على كبرك وحاجتك . قال : أولست أكثر قريش مالا ؟ قال : بلى ، ولكنهم يزعمون أنك صَبَّأت لِتُصِيبَ من فضل طعام محمد وأصحابه . قال : والله ما يشبعون من الطعام ، فكيف يكون لهم فضول ؟ ثم أتى قريشاً فقال : أتزعمون أني صَبَّأتُ ؟ ولعمري ما صَبَّأت ، إنكم قلتم : محمد مجنونٌ ، وقد وُلِدَ بين أظهركم لم يَغِبْ عنكم ليلةٌ ولا يوماً ، فهل رأيتموه يُخَنَّقُ قطُّ ؟ فكيف يكون مجنوناً ولم يُخَنَّقْ قطُّ ؟ وقلتم : شاعر ؟ وأنتم شعراء ، فهل أحد منكم يقول ما يقول ؟ وقلتم : كاهن ، فهل حدَّثكم محمد في شيء يكون في غدٍ إلا أن يقول إن شاء الله ! قالوا : فكيف تقول يا أبا المغيرة ؟ قال : أقول هو ساحرٌ . فقالوا : وأى شيء السَّحَرُ ؟ قال : شيء يكون ببابل ، من حَدَّقه فَرَّقَ بين الرجل وامراته ، والرجل وأخيه ، إنا لله ، أفما تعلمون أن محمداً فَرَّقَ بين فلانٍ وفلانة زوجته ، <sup>(١)</sup> وبين فلانٍ وأبنة ، وبين فلانٍ وأخيه ، وبين فلانٍ ومواليه ، فلا ينفعهم ولا يلتفتُ إليهم ولا يأتِيهم ؟ قالوا : بلى . فاجتمع رأيهم على أن يقولوا إنه ساحرٌ ، وأن يردُّوا الناس عنه بهذا القول .

٣٧٥

وانصرف ، فمرَّ بأصحاب النبي ﷺ / مُنْطَلِقاً إلى رَحِلِهِ ، وهم جلوس في المسجد ، فقالوا : هل لك يا أبا المغيرة إلى خير ؟ فرجع إليهم فقال : ما ذلك الخير ؟ فقالوا : التوحيد . قال : ما يقول صاحبكم إلا سِحْراً ، وما هو إلا قولُ البَشَرِ يَرْوِيهِ عن غيره . وعَبَسَ في وجوههم وبَسَرَ ، ثم أدبر إلى أهله مكذِّباً ، وآستكبر عن حديثهم الذي قالوا له وعن الإيمان ، فأنزل الله تعالى : ( إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ فَقَتَّلَ كَيْفَ قَدَّرَ ) [سورة المدثر : ١٨ ، ١٩] ، الآية .

(١) في المخطوطة « ج » : « إنا لله مما تعلمون » ، وغيرها في المطبوعة : « أليس بما تعلمون » ، ولا حاجة إليه ، إنما سها الكاتب فأسقط الألف .

٨ - ومنه ما رواه محمد بن كعب القرظي قال : (١) حَدَّثْتُ أَنَّ عُبَيْةَ بْنِ رَيْعَةَ = وَكَانَ سَيِّدًا حَلِيمًا = قَالَ يَوْمًا : أَلَا أَقُومُ إِلَى مُحَمَّدٍ فَأُكَلِّمُهُ فَأَعْرِضُ عَلَيْهِ أُمُورًا لَعَلَّهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا ، فَنُعْطِيهِ أَيُّهَا شَاءَ ؟ = وَذَلِكَ حِينَ أَسْلَمَ حَمْرَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَرَأَوْا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ يَكْثُرُونَ = قَالُوا : بَلَى يَا أَبَا الْوَلِيدِ ! فَقَامَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَحْدَهُ ، فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ! إِنَّكَ مِنَّا حَيْثُ عَلِمْتَ مِنَ السُّطَّةِ فِي الْعَشِيرَةِ ، (٢) وَالْمَكَانِ فِي النَّسَبِ ، وَإِنَّكَ أَتَيْتَ قَوْمَكَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، فَرَقَّتْ بَيْنَ جَمَاعَتِهِمْ ، وَسَفَّهَتْ أَحْلَامَهُمْ ، وَغَيَّبَتْ آهَتَهُمْ ، وَكَفَرَتْ مِنْ مَضَى مِنْ آبَائِهِمْ ، فَاسْمَعْ مِنِّي أَعْرِضْ عَلَيْكَ أُمُورًا تُنْظَرُ فِيهَا ، لَعَلَّكَ أَنْ تَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قُلْ . قَالَ : إِنْ كُنْتُ إِنَّمَا تَرِيدُ الْمَالَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ ، جَمَعْنَا لَكَ مِنْ أَمْوَالِنَا حَتَّى تَكُونَ أَكْثَرَنَا مَالًا ، وَإِنْ كُنْتُ تَرِيدُ شَرَفًا سَوْدَنَّاكَ حَتَّى لَا نَقْطَعَ أَمْرًا دُونَكَ ، وَإِنْ كُنْتُ تَرِيدُ بِهِ مُلْكًا مَلَكْنَاكَ عَلَيْنَا ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي بَكَ رَأْيًا لَا تَسْتَطِيعُ رَدَّهُ عَنْ نَفْسِكَ ، (٣) طَلَبْنَا لَكَ الطِّبَّ ، وَبَدَلْنَا فِيهِ أَمْوَالَنَا حَتَّى تُبْرِئَكَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا غَلَبَ التَّابِعَ عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى يُدَاوِيَ مِنْهُ ، أَوْ لَعَلَّ هَذَا شِعْرٌ جَاشَ بِهِ صَدْرُكَ ، فَإِنَّكُمْ لِعَمْرَى بَنَى عَبْدَ الْمَطْلَبِ تَقْدِرُونَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ . (٤) حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْقَدْ فَرَعْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاسْمَعْ مِنِّي ، قَالَ : / قُلْ . قَالَ : ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَمْ تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرِضْ أَكْثَرَهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ) (سورة: نُفُثُ : ١ - ١٤ ، ثم

٣٧٦

(١) حديث محمد بن كعب القرظي ، هو في سيرة ابن هشام ١ : ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) « السُّطَّةُ » فِي الْحَسَبِ ، هِيَ الشَّرَفُ وَالرُّفْعَةُ .

(٣) « الرَّئِيُّ » ، التَّابِعُ مِنَ الْجَنِّ ، يَلَازِمُ الْمَرْءَ وَيُحَدِّثُهُ وَيَتَحَدَّثُ عَنْهُ .

(٤) مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ : « أَوْ لَعَلَّ هَذَا شِعْرٌ » ، إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ .

مضى فيها يقرؤها ، فلما سَمِعَهَا عُتْبَةُ أَنْصَتَ لَهُ ، وَالْقَى يَدَيْهِ خُلْفَ ظَهْرِهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا يَسْتَمِعُ مِنْهُ ، حَتَّى انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّجْدَةِ مِنْهَا فَسَجَدَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : قَدْ سَمِعْتَ مَا سَمِعْتَ فَأَنْتَ وَذَاكَ !

فَقَامَ عُتْبَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : لَقَدْ جَاءَكُمْ أَبُو الْوَلِيدِ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ . فَلَمَّا جَلَسَ قَالُوا : مَا وَرَاءَكَ ؟ قَالَ : وَرَأَيْتُ أَنِّي سَمِعْتُ قَوْلًا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ قَطُّ ، وَمَا هُوَ بِالشَّعْرِ وَلَا السَّحَرِ وَلَا الْكَهَانَةِ ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَطِيعُونِي ، خَلُّوا بَيْنَ هَذَا الرَّجُلِ وَبَيْنَ مَا هُوَ فِيهِ وَاعْتَزِلُوهُ ، فَوَاللَّهِ لِيَكُونَنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي سَمِعْتُ نَبَأًا ، فَإِنْ تُصِيبَهُ الْعَرَبُ فَقَدْ كُفِّيتُمُوهُ بِغَيْرِكُمْ ، وَإِنْ يُظْهِرُهُ عَلَى الْعَرَبِ بِهِ ، فَمُلْكُهُ مَلِكُكُمْ ، وَكُنْتُمْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِهِ . قَالُوا : سَحَرَكُ بِلِسَانِهِ ! قَالَ : هَذَا رَأْيِي فَأَصْنَعُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ .

٩ - ومنه ما جاء في حديث أبي ذرٍّ في سبب إسلامه : <sup>(١)</sup> رُوي أنه قال : قال لي أخى أنيس : إن لي حاجة إلى مكة ، فانطلق فرأيت ، فقلت : ما حبسك ؟ قال : لقيت رجلاً [ يقول ] إن الله تعالى أرسله . فقلت : فما يقول الناس ؟ قال : يقولون شاعرٌ ، ساحرٌ ، كاهنٌ . قال أبو ذرٍّ : وكان أنيسٌ أحد الشعراء ، قال : والله لقد وضعت قوله على أقرء الشعر فلم يلتئم على لسان أحدٍ ، ولقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم ، والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون .

(١) حديث إسلام أبي ذرٍّ ، روى من طرق ، وبألفاظ مختلفة ، وبهذا اللفظ في صحيح مسلم ، في كتاب فضائل الصحابة ، « باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه » ، من طريق « حميد بن هلال ، عن عبد الله ابن الصامت ، عن أبي ذر » ، وهو أيضاً في طبقات ابن سعد ١/٤١٦ . و « راث علي » ، أبطأ . وروايتهما : « فلا يلتئم على لسان أحدٍ بعدى » ، و « أقرء الشعر » ، يعني بحوره وطرائقه وأنواعه ، جمع « قرئ » .

١٠ - ومن ذلك ما رُوِيَ أَنَّ الْوَلِيدَ [ بن عُقْبَةَ ] <sup>(١)</sup> أَقَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ :  
 اقْرَأ . فَقَرَأَ عَلَيْهِ : ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ  
 الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ) [ سورة النحل : ٩٠ ] ، فَقَالَ : أَعِذْ .  
 فَأَعَادَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ إِنَّ لَهُ لَحَلَاوَةً ، وَإِنْ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةٌ ، / وَإِنْ أَسْفَلُهُ لَمُعْرِقٌ ، وَإِنْ  
 أَعْلَاهُ لَمُنِيرٌ ، وَمَا يَقُولُ هَذَا بَشَرٌ .

...

١١ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا وَشِبْهِهِ إِنَّهُ لَا يَكُونُ دَلِيلًا حَتَّى  
 يَكُونَ مِنْ قَوْلِ الْمُشْرِكِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، حِينَ خَلَوْا بِأَنْفُسِهِمْ فَتَفَاوَضُوا وَتَحَاوَرُوا  
 وَأَفْضَى بَعْضُهُمْ بِذَاتِ نَفْسِهِ إِلَى بَعْضٍ = وَإِنْ كَانَ مِنْهُ مِنْ كَلَامِ الْمُؤْمِنِينَ ، أَوْ مِنْ  
 قَالِهِ ثُمَّ آمَنَ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي حُكْمِ الْجَدَلِ ، مِنْ حَيْثُ يَصِيرُ كَأَنَّكَ  
 تَحْتَجُّ عَلَى الْخَصْمِ بِرَأْيِ تَرَاهُ أَنْتَ ، وَيَقُولُ أَنْتَ تَقُولُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَدُلَّ  
 إِذَا صَدَرَ الْقَوْلُ مَصْنُوعًا بِالدَّعْوَى وَالشَّيْءِ يَدْفَعُهُ الْخَصْمُ وَيُنْكِرُهُ ، فَأَمَّا مَا كَانَ مَخْرَجَهُ  
 مَخْرَجَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَمْرٍ يَعْرِفُهُ ذُووُ الْخَبْرَةِ ، وَأُطْلِقَهُ قَائِلُهُ إِطْلَاقَ الْوَاقِعِ بِأَنَّهُ مَعْلُومٌ  
 لِلْجَمِيعِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَصِيرٍ يَعْرِفُ مَقَادِيرَ الْفَضْلِ وَالنَّقْصِ إِلَّا وَهُوَ يُخَوِّجُ إِلَى  
 تَسْلِيمِهِ وَالاعْتِرَافِ بِهِ شَاءَ أَمْ أَبَى = فَهُوَ دَلِيلٌ بِكُلِّ حَالٍ ، وَمِنْ قَوْلِ كُلِّ قَائِلٍ ،  
 وَحُجَّةٌ مِنْ غَيْرِ مَثْنَوِيَّةٍ ، <sup>(٢)</sup> وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى قَائِلِهِ أَمْوَافَقٌ أَمْ مُخَالَفٌ ، ذَاكَ لِأَنَّ

(١) هكذا في المخطوطة ، وهو خطأ لا شك فيه ، كأنه اختلط عليه اسمه « الوليد بن عُقْبَةَ بن ربيعة » ،  
 وهذا الخبر إنما يروى في تحف الوليد بن المغيرة ، انظر ما سلف رقم : ٧ ، والسيرة الشامية ٢ : ٤٧٢ وغيرها ،  
 وسيأتي في رقم : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) « مثنوية » ، استثناء .

الدلالة ليست من نفس القول وذات الصفة ، بل في مَصْدَرِهِما ، وفي أن أُخْرِجَا مُخْرَجَ الإِخْبَارِ عن أمرٍ هو كالشيءِ البادى للعيون ، لا يُعْمَلُ أحدُ بَصَرَهُ إِلَّا رآه .

...

١٢ - وإذا رأينا « الأحوال » و « الأقوال » منهم قد شهدت ، <sup>(١)</sup> كالذى بان ، باستسلامهم للعجز وعلمهم بالعظيم من الفضل والبائن من المزية ، الذى إذا قيسَ إلى ما يستطيعونه ويُقدِّرون عليه فى ضروب النظم وأنواع التصرف ، فأنه الفوت الذى لا يُتَأَل ، <sup>(٢)</sup> وارتقى إلى حيث لا تطمعُ إليه الآمال ، فقد وجب القطعُ بأنه مُعْجَز .

ذلك لأنه ليس إلا أحدُ الأمرين : <sup>(٣)</sup> فإما أن يكونوا قد علموا المزية التى ذكرنا أنهم علموها على الصِّحَّة = وإما أن يكونوا قد تَوَهَّموها فى نظم القرآن ، وليست هى فيه لغلطٍ دخل عليهم . ودعوى الثانى من الأمرين سُخْفٌ ، فإن ذلك لو ظنَّ بالواحد منهم لَبُعْد ، ذلك لأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يتوهم العاقل فى نظم كلام ، / جُلُّ مَنَاهِى وَمُنَى أَصْحَابِهِ أن يستطيع معارضته ، وأن يقدر على إسكات خصمه ٣ المُبَاهِى به ، أنه قد بلغ فى المزية هذا المبلغ العظيم غلطاً وسهواً ، <sup>(٤)</sup> فكيف بأن يَشْمَلَ هذا الغلط كُلُّهُمْ ، <sup>(٥)</sup> ويدخل على كافيتهم ؟ وأى عقل يرضى من صاحبه

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فمنهم قد شهدت » ، وهو لا يستقيم .

(٢) السياق : « الذى إذا قيس .... فأنه الفوت ... فقد وجب » .

(٣) فى المخطوطة : « ليس أحد الأمرين » ، وصححها فى المطبوعة : « ليس إلا أحد أمرين » .

(٤) السياق : « .... لا يتصور أن يتوهم العاقل ... أنه قد بلغ فى المزية » .

(٥) فى المطبوعة : « يشتمل » .

بأن يتوهم عليهم مثل هذا من الغلط ، وهم من إذا ذاق الكلام عرف قائله من قبل أن يذكر ، ويسمع أحدهم البيت قد استرقده الشاعر فأدخله في أثناء شعر له ، فيعرف موضعه ويُنَبِّه عليه ، كما قال الفرزدق لدى الرُّمَّة أهذا شعرك ؟ ، هذا شعر لأكه أشدُّ لحين منك <sup>(١)</sup> إلى ضروب من دقيق المعرفة يقلُّ هذا في جنبها ؟ وإذا لم يصحَّ الغلط عليهم ، ولم يجوز أن يدعى أنه كان معهم في زمانهم من كان بالأمر أعلم ، <sup>(٢)</sup> وبالذي وقع التحدى إليه أقوم ، فقد زالت الشبهة في كونه معجزاً له .

...

١٣ - وإن قالوا : فإن ههنا أمراً آخر ، وهو ما علمنا من تقديمهم شعراء الجاهلية على أنفسهم ، وإقرارهم لهم بالفضل ، وإجماعهم في امرئ القيس وزهير والنابعة والأعشى أنهم أشعر العرب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أين لنا أن نعلم أنهم لم يكونوا بحيث لو تحدوا إلى معارضة القرآن لقاموا بها واستطاعوها ؟

قيل لهم : هذا الفصل على ما فيه لا يقدر في موضع الحجة ، وذلك أنهم كانوا ، كما لا يخفى ، يزؤون أشعار الجاهليين وخطبهم ، ويعرفون مقاديرهم في الفصاحة معرفة من لا تشكى جهات الفضل عليه ، فلو كانوا يرون فيما روا وحفظوا مزية على القرآن ، <sup>(٣)</sup> أو رأوه قريباً منه ، أو بحيث يجوز أن يعارض بمثله ، أو يقع لهم إذا قاسوا أو وازنوا أن هذا الذي تحدوا إلى معارضته لو تحدى إليه من قبلهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله ، لكانوا يدعون ذلك ويذكرونه ، ولو ذكره لذكر

(١) خبره في الأغاني ١٨ : ٢١ ( الهيثم ) ، وفي غيره .

(٢) في المطبوعة : « أنه كان في زمانهم » ، أسقط « معهم » .

(٣) في المخطوطة : « .... كانوا يزؤون كما روا وحفظوا » ، وهو كلام مضطرب ، وصححه

الناشران ، وحذفنا « وحفظوا » لِمَ ؟ لا أدري .

عنهم . وَمَحَالٌ = إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا وَاسْتَشْفَفْنَا حَالَ النَّاسِ فِيمَا جُبِلُوا / عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> = أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَرَفُوا لِمَا تُحَدِّثُوا إِلَيْهِ وَقَرَّعُوا بِالْعَجْزِ عَنْهُ شِبْهًا وَنَظْمًا ، ثُمَّ يُتْلَى عَلَيْهِمْ : ( قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ) (سورة الإسراء : ٨٨) ، فلا يزيدون في جوابه على الصمت ، ولا يقولون : « لقد رويناه لمن تَقَدَّمَ ما علمت وعلمنا أنه لَا يَقْصُرُ [ عما ] أُتِيَ بِهِ ، فمن أين استجرت أن تدَّعي هذه الدَّعْوَى ؟ »

فإذا كان من المعلوم ضرورة أنَّهم لم يقولوا ذلك ، ولا رأوا أن يقولوه ، ولو على سبيل الدَّفْعِ والتَّليْسِ والتَّشْغِيبِ بالباطل ، <sup>(٢)</sup> بل كانوا بين أمرين : إمَّا أن يُخْبِرُوا عن أنفسهم بالعجز والقصور ، وذلك حين يخلو بعضهم ببعض ، وكان الحال حال تَصَادُقٍ = وَإِمَّا أن يَتَعَلَّقُوا بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِلَّا مِنْ أَعْوَزَةِ الْحِيلَةِ ، ومن قُلَّ بالحجة ، <sup>(٣)</sup> من نسبته إلى السحر تارةً ، وإلى أنه مأخوذ من فلان وفلان أخرى ، <sup>(٤)</sup> يُسَمُّونَ أَقْوَامًا مَجْهُولِينَ لَا يُعْرَفُونَ بِعِلْمٍ ، ولا يُظَنُّ بِهِمْ أن عندهم علمًا ليس عند غيرهم = <sup>(٥)</sup> ثَبَّتْ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا عَلِمُوا أَنَّ صُورَةَ أَوَّلِكَ الْأَوَائِلِ صُورَتُهُمْ ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِمْ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ تُحَدِّثُوا إِلَى معارضته ، لَكَانُوا فِي مِثْلِ حَالِ هَؤُلَاءِ الْكَائِنِينَ فِي زَمَانِهِمْ . وإذا كان هذا هكذا ، فقد انتفى الشُّكُّ ، وحصل اليقين الذي تسكنُ معه النفس ، ويطمئنُ

(١) في المطبوعة : « واستشفعنا » و « استشفَّ الأمر » ، تأمله لينظر ما وراءه .

(٢) غير ما في المخطوطة فكتب « الشغب » ، كأنه ظنه خطأ !

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « فعل بالحجة » ، وهو خطأ ظاهر . و « فَلَهُ يَقُلُّهُ » ، كسره وهزمه .

(٤) في المخطوطة والمطبوعة : « وفلان آخر » ، كلام غير مستقيم .

(٥) السياق من أول الفقرة : « فإذا كان من المعلوم » .



عنده القلب ، أنه مُعْجِزٌ ناقِضٌ للعادة ، وأنه في معنى قَلْبِ العصا حيةً ، وإحياءِ  
 المَوْتى ، في ظهور الحُجَّة به على الخَلْق كافَّةً ، وبأنَّ أن قد سَعِدَ المؤمنون وخَسِرَ  
 المبطلون : (١) والْحَمْدُ لله ربِّ العالمين على أن هدانا لدينه ، وأَنارَ قلوبنا ببيْرهانه  
 ودليله ، وإياه جَلَّ وعزَّ نسأل التَّثْبِيتَ على ما هَدَى له ، وإِتِمَامَ النِّعْمَةِ بِإِدَامَةِ  
 ما حَوَّلَهُ ، بفضله ومَنِّهِ .

...

---

(١) « السياق : » وإذا كان هذا ، فقد انتفى الشكُّ .... وبأنَّ أن قد سعد » .

## فَصْلٌ

١٤ - وأعلم أنَّ ههنا باباً من التلبيس أنت تجده يدور في أنفُس قوم من الأشقياء ، و تراهم يؤمّنون إليه ، ويَهَمِّسون به ، ويسْتَهْوُونَ الغِرَّ العَبِيَّ بذكره ، / وهو قولهم : « قد جرت العادة بأنَّ يَنْتَقَى في الزَّمان من يفوتُ أهله حتى يُسَلِّموا له ، وحتى لا يَطْمَع أحد في مُدَاناته ، وحتى لَيَقَعَ الإجماع منهم أنَّه الفردُ الذي لا يُنَارَع . <sup>(١)</sup> ثم يذكرون أمراً القيس والشعراء الذين قُدِّموا على من كان معهم في أعصارهم ، وربما ذكروا الجاحِظ وكلَّ مذكور بأنَّه كان أفضل من كان في عصره ، ولهم في هذا الباب حَبْطٌ وتخليطٌ لا إلى غاية . وهى نَفْثَةُ الشيطان فيهم ، وإنَّما أُتُوا من سوء تدبُّرهم لما يسمعون ، <sup>(٢)</sup> وتسرُّعهم إلى الاعتراض قبل تَمَام العلم بالدليل . وذلك أنَّ الشرط في المزيّة الناقضة للعادة ، أن يُلْغَ الأمر فيها إلى حَيْثُ يَبْهَرُ وَيَقْهَرُ ، حتى تنقطع الأطماعُ عن المعارضة ، وتُخْرَسَ الألسُنُ عن دَعْوَى المداناة ، وحتى لا تُحَدِّثَ نفسٌ صاحبها بأنَّ يتصدَّى ، ولا يَجُولَ في خَلْدِ أَنَّ الإتيانَ بمثله يُمكن ، وحتى يكون يَأْسُهُمْ منه وإحساسُهُمْ بالعجز عنه في بعضه ، مثل ذلك في كُلِّه .

...

١٥ - وليت شعري ، مَنْ هذا الذي سَلَّمَ لهم أنَّه كان في وقت من الأوقات من بَلَغَ أمره في المزيّة وفي العُلُوِّ على أهل زمانه هذا المَبْلَغُ ، وانتهى إلى هذا الحدِّ؟ إن

(١) في المخطوطة : و « حتى لا يقع الإجماع منه » ، وصححه الناشران : « حتى ليقع الإجماع فيه .... » ، والجيد ما أثبتُّ .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « سوء تدبيرهم » ، وهو خطأ .

قيل : « امرؤ القيس » ، فقد كان في وقته من يُباريه ويُمَاتيه ، بل لا يتَحَاشَى من أن يدَّعى الفضل عليه . فقد عرفنا حديث « علقمة الفحل » ، وأنه لما قال امرؤ القيس ، وقد تناشدا : « أَيْنَا أشعر ؟ » ، قال : « أنا » ، غير مُكثِر ولا مُبالٍ ، حتى قال امرؤ القيس : « فقلْ وَأَنْعَتْ فَرَسَكَ وَنَاقَتَكَ ، وَأَقُول وَأَنْعَتْ فَرَسِي وَنَاقَتِي » . فقال علقمة : « إني فاعل ، والحكم بيني وبينك المرأة من ورائك » ، يعنى أم جندب امرأة امرئ القيس ، فقال امرؤ القيس :

خَلِيلِي مُرَّابِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ    تُقْضُ لُبَّاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ (١)  
وقال علقمة :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ    وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ (٢)  
وتحاكما إلى المرأة ، فَفَضَّلَتْ علقمة . (٣)

...

(١) في ديوانه .

(٢) في ديوانه .

(٣) في هامش « ج » ، حاشية بخط كاتبها ، هذا نصُّها :

« وإِنَّمَا فَضَّلَتْ علقمة على امرئ القيس ، لأنهما وصفا الفرس ، فقال امرؤ القيس :

فَللَزَجْرِ الْهُوبِ ، وَلِلْسَّاقِ دِرَّةٌ    وَلِلسَّوْطِ مِنْهَا وَقْعٌ أَخْرَجَ مُهَذَّبٍ  
وقال علقمة :

إِذَا مَا رَكِبْنَا لَمْ نُخَاطِلْ بِجُنَّةٍ    وَلَكِنْ نُنَادِي مِنْ بَعِيدٍ أَلَا أَرْكَبِ  
فَقَالَتْ : قلت : « فَللَزَجْرِ الْهُوبِ » ، البيت ، لو فُعلَ هذا بِأَتَانٍ لَعَدَتْ » .

قال أبو فهر : في رواية بيت امرئ القيس اختلاف شديد ، وبعض الاختلاف في بيت علقمة .

١٦ - وَجَرَى بَيْنَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ وَالْحَارِثِ الْيَشْكُرِيِّ فِي تَثْمِيمِهِ / أَنْصَافِ

٣٨١

الآبيات التي أولها :

أَحَارِ أَرِيكَ بَرَقًا هَبَّ وَهْنًا      كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا

ما هو مشهور ، حتى قالوا امرؤ القيس : لا أمانتك بعد هذا . (١)

...

١٧ - ثم وجدنا الأخبار تدل على خلاف لم يزل بين الناس فيه وفي غيره ،  
أي أشعر ؟ وعلى أي لم يستقر الأمر في تقديمه قراراً يرفع الشك . روى أن أمير  
المؤمنين علياً ، رضوان الله عليه ، كان يفطر الناس في شهر رمضان ، فإذا فرغ من  
العشاء تكلم فاقلاً ، وأوجز فأبلغ . قال : فاختصم الناس ليلة في أشعر الناس ،  
حتى ارتفعت أصواتهم ، فقال رضوان الله عليه لأبي الأسود الدؤلي : قل يا أبا  
الأسود . وكان يتعصب لأبي ذؤاد ، فقال : أشعرهم الذي يقول :

وَلَقَدْ أَغْتَدَى يُدَافِعُ رُكْنِي      أَخُوذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ  
مِخْلَطٌ مِزِيلٌ مِكْرٌ مِفْرٌ      مِنْفَعٌ مِطْرَحٌ سَبُوحٌ خَرُوجُ  
سَلَهَبٌ شَرْجَبٌ كَانَ رِمَاحاً      حَمَلْتُهُ ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ (٢)

فأقبل أمير المؤمنين - رضوان الله عليه - على الناس فقال : كل شعرائكم  
مُحْسِنٌ ، ولو جَمَعَهُمْ ، زمانٌ واحدٌ وغايةٌ ومذهبٌ واحدٌ في القول ، لعلمنا أيُّهم

(١) الخبر في ديوان امرئ القيس ، وفي كثير من الكتب . وفي هامش « ج » بخط كاتبها ما نصه :

« مُمَاتَنَةُ الشاعرين : أن يقول هذا بيتاً وهذا بيتاً ، كأنهما يمتدان إلى غاية »

(٢) سبق تخریج هذا الشعر في « دلائل الإعجاز » رقم : ٢٣١ ، وفي المطبوعة : « مغلط مزید » ،

خطاً .

أُسْبِقُ إلى ذلك ، وكلُّهم قد أصاب الذي أراد وأحسن فيه ، وإن يكن أحدهم أفضل ، فالذي لم يَقُلْ رَغْبَةً ولا رَهْبَةً : امْرُؤُ الْقَيْسِ بن حجر ، كان أَصَحَّهم بادِرَةً ، وأجودهم نادرة .

...

١٨ - وعن ابن عباس أنه سأل الحُطَيْبَةَ : مَنْ أشعر النَّاس ؟ قال : أَمِنْ الماضين أم من الباقيين ؟ فقال : إِذَنْ من الماضين ، فهو الذي يقول :  
وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفْرُهُ ، وَمَنْ لَا يَتَّقِي الشَّتْمَ يُشْتَمُ  
وما الذي يقول :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبْقٍ أَخَا لَا تَلُمُّهُ عَلَى شَعْبٍ ، أَيُّ الرُّجَالِ الْمُهْذَبُ

= بدون ذلك ، ولكنَّ الضَّرَاعَةَ أَفْسَدَتْه كَمَا أَفْسَدَتْ جَرُولاً = يعنى نفسه =  
والله يا ابن عباس لولا الْجَشَعُ / والطَّمَعُ لَكُنْتُ أشعرَ الماضين ، فأما الباقيون  
فلا أشك أنى أشعرهم . (١)

...

١٩ - وقالوا : كان الأوائل لا يفضلون على زُهَيْرٍ أحداً في الشعر ويقولون :  
« قد ظلمه حقُّه من جعله كالنابغة » . قالوا : « وعامة أهل الحجاز على ذلك » .  
وعن ابن عباس أنه قال : سامرت عمر بن الخطاب - رضوان الله عليه - ذات ليلة  
فقال : أنشدني لشاعر الشعراء . فقلت : ومن شاعر الشعراء ؟ قال : زُهَيْر . قلت :

(١) الخبر في الأغاني ٢ : ١٩٣ ، وكان في المخطوطة والمطبوعة : « من أشعر الناس من الماضين والباقيين » ، وهو كلامٌ فاسدٌ . والشعر الأول لزهير في معلقته ، والثاني للنابغة في ديوانه .

يا أمير المؤمنين ، ولِمَ كان شاعر الشعراء ؟ قال : لأنه لا يَتَتَبَعُ وَحْشَى الكلام في شعره ، ولا يُعَاظِلُ بين القول .

...

٢٠ - وَرَوَى عن أنى عبيدة أنه قال : أشعرُ الناس ثلاثة : امرؤ القيس بن حجر ، وزهير بن أنى سُلَمَى ، والنابعة الذبياني ، ثم اختلفوا فيهم : فزوّرت اليمانية تقدماً لصاحبهم أخباراً رَفَعُوها إلى رسول الله ﷺ . وَرَوَى عن يحيى بن سُلَيْمَانَ الكاتب أنه قال : بَعَثَنِي المنصور إلى حَمَادِ الراوية أسأله عن أشعر الناس ، فَأَتَيْتُهُ وقلت : إن أمير المؤمنين يسألك عن أشعرِ الناس . فقال : ذاك الأَعشى صَنَاجُها .

...

٢١ - فقد علمنا أن امرأ القيس كان أشعرهم عندهم ، <sup>(١)</sup> وأن تفضيلهم غيره عليه إنما كان على سبيل المبالغة ، وعلى جهة الاستحسان للشيءِ يُتَمَثَّلُ به في الوقت وَيَقَعُ في النفس ، وما أشبه ذلك من الأسباب التي يُعْطَى بها الشاعر أكثر مما يستحق . أليس فيه أنه مما لا يَبْغُدُ في القياس ، وأنه مما يَتَّسِعُ له الاحتمال ، وأنه ليس بالقول الذي يُعَاب ، والحكم الذي يُزْرَى بصاحبه ، وأن فضله عليهم لم يكن بالفضل الذي يمنع أن يكونوا أكفاءً له ونظراء ، يسوغ للواحد منهم ، ويسوغ هو لنفسه ، دَعْوَى مساواته والتَّصَدُّى لمباراته ؟

هذا ، وفي حاجة المنصور إلى أن يسأل عن أشعر الشعراء ، وقد مضى الدَّهْرُ بعد الدَّهْرِ ، دليل [ على ] أن لم يكن الذي رَوَى من تفضيله قولاً مُجْمَعاً عليه من

(١) في المخطوطة : « فقد علمنا على أن امرأ القيس » ، وأنا أرجح أن الصواب : « وقد علمنا على أن امرأ القيس » ، وكأن السياق يدل على صوابه .

أصله وفي أول ما قيل ، <sup>(١)</sup> وأنه كان كالرأى / يراه قوم وينكره آخرون ، وأن الصورة ٣٨٣ كانت كالصورة مع جرير والفرزدق ، وأنى تمام والبحترى . ذاك لأنه لو كان القول بأنه أشعر الناس قولاً صَدَرَ مَصْدَرُ الإجماع في أوله ، وحكماً أُطبق عليه الكافّة حين حُكِمَ به ، حتى لم يُوجَد مخالف ، ثم استمرّ كذلك إلى زمان المنصور ، لكان يكون مُحالاً أن يخفى عليه حتى يحتاج فيه إلى سؤال حَمَاد = وكان يكون كذلك بعيداً من حَمَاد أن يبعث إليه مثل المنصور ، في هيبته وسلطانه ودقّة نظره وشِدّة مُؤاخذته ، يسأله فيجازف له في الجواب ، ويقول قولاً لم يقله أحد ، ثم يُطلقه إطلاقاً الشئ الموثوق بصِحّته ، المتقدّم في شهرته . فتدبّر ذلك .

...

٢٢ - ويزيد الأمر بياناً أنّا رأيناهم حين طبّقوا الشعراء جعلوا أمراً القيس وزهيراً والنابعة والأعشى في طبقة ، فأعلموا بذلك أنّهم أكفاء ونظراء ، وأنّ فضلاً إن كان لواحد منهم ، فليس بالذى يُؤثّر الباقي من مُدانيته ، <sup>(٢)</sup> ومن أن يستطيعوا التعلّق به والعزى في مديانه ، ومنعهم أن يدعوا لأنفسهم أو يدعى لهم أنّهم ساووه في كثير مما قالوه أو دثّوا منه ، وأنهم جرّوا إلى غايته أو كادوا . وإذا كان هذا صورة الأمر ، كان من العمى التعلّق به ، ومن الحسار الوقوع في الشبهة بسببه .

...

٢٣ - وطريقة أخرى في ذلك ، وتقرّر له على ترتيب آخر . وهو أن الفضل يجبّ والتقديم ، إمّا لمعنى غريب يسبق إليه الشاعر فيستخرجه ، أو استعارة بعيدة

(١) في المطبوعة : « الذى روى من تفضيله مجعاً عليه » ، أسقط « قولاً » .

(٢) في المخطوطة : « معافاته » ، وفي المطبوعة : « معاناته » ، وكلتاها عديمة المعنى ، إمّا هو تصحيف

يَفْطُنُهَا ، أو لطريقة في النظم يخترعها . ومعلوم أن المَعُول في دليل الإعجاز على النظم ، ومعلوم كذلك أن ليس الدليل في المجيء بِنَظْمٍ لم يوجد من قبل فَقَطْ ، بل في ذلك مضموماً إلى أن يَبِينَ ذلك « النظم » من سائر ما عُرف ويُعرف من ضروب « النظم » ، وما يُعرف أهل العصر من أنفسهم أنهم يستطيعونه ، <sup>(١)</sup> البَيِّنَةُ التي لا يَعرِضُ معها شكٌ لواحد منهم أنه لا يستطيعه ، ولا يَهتدى لِكُنْهِ أَمْرِهِ ، حتى يكونوا في / استشعارِ اليأس من أن يقدروا على مثله ، وما يَجْرى مَجْرى المِثْلِ له ، على صُورَةٍ واحدة ، وَحَتَّى كَانَ قُلُوبُهُمْ في ذلك قد أَفْرَغَتْ في قَالِبٍ واحد . <sup>(٢)</sup> وإذا كان الأمر كذلك لم يصحَّ لهم تعلقُ بشأنِ امرئ القيس حتى يدَّعوا أنه سبق إلى نَظْمِ بَانٍ من كُلِّ نَظْمٍ عُرفَ لمن قبله ولمن كان مَعَهُ في زمانه ، البَيِّنَةُ التي ذكرنا أمرها .

٣٨٤

وهم إذا فعلوا ذلك ، ورَظُّوا أنفسهم في أعظم ما يكون من الجَهالة ، من حيث أنه يُفَضِّلُ بهم إلى أن يدَّعوا على من كان في زمان النبي ﷺ من الشعراءِ والبلغاءِ قاطبةً الجَهْلَ بمقادير البلاغة ، والنقصانَ في علمها ، <sup>(٣)</sup> ولأنفسهم الزيادةَ عليهم ، وأن يكونوا قد استدرَكُوا في نظمِ امرئ القيس مزيةً لم تعلمها قريشٌ والعربُ قاطبةً ، ذلك لما مَضَى آنفاً من أن مُحَالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نَظْمٌ يعرفون من حاله أنه مُساوٍ في الشرفِ نَظْمَ القرآن ، ثم لا يَذْكُرُونَهُ ولا يَحْتَجُّونَ به على النبي ﷺ ، وهو يُخَبِّرُهُمْ أن الذي أتى به خارج عن طَوْرِ البشر وَيَتَجَاوَزُ قُوَاهُمْ .

(١) السياق : « أن يبين ذلك النظم .... البَيِّنَةُ » .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « أفرغت في قلب واحد » ، والذي أثبتته أجود .

(٣) قوله : « ولأنفسهم » أى : وادعوا لأنفسهم « معطوفاً على ما قبله .



هذا ، وَمَنْ يُسَلِّمْ بَأْنَ امراً القيس زاد في البلاغة وشرَّف النِّظْم على نَظْم من كان قبله ، ما إذا أَعْتَبِرَ كان في مزية قَدَر القرآن على نَظْم مَنْ كان في عصر النبي ﷺ ؟ أم مِنْ أين لهم هذه الدعوى ؟ الشئ علموه هم في شعره ، بَانَ لهم عند قياسه إلى شعرٍ من كان قبله كأبى دُوَادٍ والأفوه الأودى وغيرها ؟ أم لِحَبْرِ أَتَاهُمْ ؟ فَلَيَرُونَا مكانه ، وليس لهم إلى ذلك سبيل ، بَلْ قد أتى الخبرُ بما يُجْهَلُهم في هذه الدعوى ويُكذِّبهم ، وهو الذى تقدَّم من قول أبى الأسود وتفضيله أبا دُوَادٍ بحضرة أمير المؤمنين على رضوان الله عليه ، <sup>(١)</sup> وبعد أن قال له : « قل يا أبا الأسود » ، أَيْكونُ أن يكونوا قد عَرَفُوا لامرئ القيس المزية التى ذكروها ، وكان فَضْلُهُ على من تقدَّمه الفضل الذى قالوه ، ثم يقول أمير المؤمنين لأبى الأسود : « قل » ، بحضرة العرب ، وبِعَقْب / أن تشاجروا فى أشعر الناس ، فيؤخِّره ويقدِّم أبا دُوَادٍ ، ثم لا يَسْمَعُ نكيراً ، كالذى يجب فيمن قال الشئ الظاهر بطلانه ، وذَهَبَ مَذْهَباً لا مَسَاغَ له ! وليست تُذَكَّرُ أمثال هذه الزيادة ، ويُتَكَلَّفُ الجوابُ عنها ، أَنَّها تأخذ موضعاً من قَلْبِ ذى لُبٍّ ، ولكن الاحتياط بِذِكْرِ ما يُتَوَهَّمُ أن يَسْتَرْوَحَ إليه الغَوِيُّ ، ويُعَالَطَ به الجاهل .

٣٨٥

وإذا كانت الشبهة فى أصل الدين ، كانت كالداء الذى يُخَشَى منه على الروح ، وَيُخَافُ منه على النفس ، فلا يُسْتَقَلُّ قَلِيلُهُ ، ولا يُتَهاونُ باليسير منه ، ولا يُتَوَهَّمُ مكانُ حَرَكَةٍ له إلا استُفْصِي النَّظَرُ فيه ، وأُعِيدَ الكَيُّ على نواحيه ، وكالحِوانِ ذى السَّمِّ يُعاد الحَجَرُ على رأسه ، ما دام يُرى به جِسٌّ وإن قَلَّ .  
والله ولى العصمة ، والمسئولُ أن يجعل كل ما نعيد ونبدى فيه لَوَجْهَهُ ، بِفَضْلِهِ وَمَنَّةٍ .

...

(١) انظر ما سلف رقم : ١٧

٢٤ - فَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا = فِي تَعَلُّقِهِمْ بِالتَّوَابِعِ ، وَمَحَاوَلَتِهِمْ أَنْ يَمْنَعُوا مِنَ  
الاستدلال ، مَعَ تَسْلِيمِ عَجْزِ الْعَرَبِ عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ = مَنْ تَرَاخَى زَمَانُهُ عَنْ  
زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَالْجَاحِظِ وَأَشْبَاهِهِ ، كَانُوا فِي ذَلِكَ أَجْهَلَ ، وَكَانَ النِّقْضُ عَلَيْهِمْ  
أَسْهَلَ . وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي نَقْضِ الْعَادَةِ أَنْ يَعُمَّ الْأَزْمَانُ كُلُّهَا ، وَأَنْ يَظْهَرَ عَلَى  
مُدَّعَى النُّبُوَّةِ مَا لَمْ يَسْتَطِيعَهُ مَمْلُوكٌ قَطُّ .

وَأَمَّا تَقَدُّمُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ سَائِرِهِمْ ، فَفِي مَعْنَى تَقَدُّمِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ  
مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ غَيْرِهِ مَنْ يَضُمُّهُ وَإِيَّاهُ ذَلِكَ الْمِصْرُ ، لَا فَضْلَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ  
الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ إِذَا حَقَّقْتَ النَّظَرَ ، إِذْ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ أَنْ وَاحِدًا زَادَ عَلَى جَمَاعَةٍ  
مَعْدُودِينَ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، فَكَانَ أَعْلَمَهُمْ أَوْ أَكْتَبَهُمْ أَوْ أَشْعَرَهُمْ ، أَوْ أَخَذَقَهُمْ  
فِي صِنْعَةٍ ، وَأَبْهَرَهُمْ فِي عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْجَازِ فِي شَيْءٍ ، إِنَّمَا  
الْمُعْجِزُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ فَوْقَ قُوَى الْبَشَرِ وَقُدْرِهِمْ ، إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا يَقَعُ التَّفَاضُلُ  
فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْقُدْرَةِ ، أَوْ فَوْقَ عُلُومِهِمْ ، إِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يَتَفَاضَلُ النَّاسُ فِيهِ  
بِالْعِلْمِ وَالْفَهْمِ . وَإِذَا كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اسْتِمْدَادَ الْجَاحِظِ وَأَشْبَاهِ الْجَاحِظِ مِنْ كَلَامِ  
/ الْعَرَبِ وَابْتِلَاءِ الَّذِينَ تَقَدَّمُوا فِي الْأَزْمَنَةِ ، وَأَنَّهُمْ فَجَّرُوا لَهُمْ يَنَابِيعَ الْقَوْلِ فَاسْتَقَوْا ، ٣٨٦  
وَمَثَلُوا لَهُمْ مَثَلًا فِي الْبَلَاغَةِ فَآخَذُوا ، إِذَنْ لَمْ يَبْلُغْ شَأْنُ مَا بَلَغَ ، <sup>(١)</sup> وَلَمْ يَدَّرْ لَهُمْ مِنْ  
ضُرُوعِ الْقَوْلِ مَا دَرَّ ، لَوْ أَنَّ طِبَاعًا لَمْ تَشْرَبْ مِنْ مَائِهِمْ ، <sup>(٢)</sup> وَلَمْ تُغَذَّ بِجَنَائِهِمْ ، وَلَمْ  
يَكُنْ حَالُهُمْ فِي الْاِكْتِسَابِ مِنْهُمْ ، وَالْاسْتِمْدَادِ مِنْ ثِمَارِ قَرَائِحِهِمْ ، وَتَشْتُمُّ الَّذِي  
فَاحٍ مِنْ رَوَائِحِهِمْ ، <sup>(٣)</sup> حَالُ النِّحْلِ الَّتِي تُغْتَذَى بِأَرْبَاجِ الْأَنْوَارِ وَطَيْبِ الْأَزْهَارِ ، وَمَثَلًا

(١) غيروا ما في المخطوطة فجعلوه : « إِذَنْ لَمْ يَبْلُغُوا شَأْنُ مَا بَلَغُوا » ، وَالَّذِي فِي الْمَخْطُوطَةِ صَبِيحُ كُلِّ  
الصُّحَّةِ ، وَأَسَاءَ النَّاشِرَانِ إِذَا لَمْ يَشِيرَا إِلَى مَا فِي الْمَخْطُوطَةِ .

(٢) فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَلَوْ أَنَّ طِبَاعًا » ، الْوَاوُ مَفْسُودَةٌ لِلْكَلامِ .

(٣) السِّيَاقُ : « وَلَمْ يَكُنْ حَالُهُمْ .... حَالُ النِّحْلِ » .

أجوافها من تلك اللطائف ، ثم تُمَجِّها أَرِيًّا وتَقْدِفها مَآذِيًّا ، <sup>(١)</sup> إذن لكان الجاحظُ وغيرُ الجاحظِ في عدادِ عَامَّةِ زمانِهِم الذين لم يَرَوْوا ، ولم يحَفَظُوا ، ولم يتتبعوا كلامَ الأوَّلِينَ ، من لَدُنْ ظَهَرَ الشعرُ وكانَ الخطابةُ إلى وقتِهِم الذي هم فيه ، <sup>(٢)</sup> ولم يعرفوا إلا ما يَتَكَلَّم به آبَاؤُهُم وإخوانُهُم ومساكنُهُم في الدارِ والمَحِلَّةِ ، أو كانوا لا يزيدون عليهم إن زادوا إلا بمقدارٍ معلومٍ . فَمِنْ أعْظَمِ الجهلِ وأشدَّ الغباوةِ ، أن يُجْعَلَ تقدُّمُ أحدهم لأهل زمانه من بابِ نَقْضِ العادةِ ، وأن يُعَدَّ معدَّ المُعْجِزِ . <sup>(٣)</sup>

...

٢٥ - فَمَثَلُ هذه الطبقةِ إِذْنُ مع الصَّدْرِ الأوَّلِ ، وقياس هؤلاء الخَلْفِ مع أولئك السَّلَفِ ، ما جرى بين ابن مِيَادَةَ وعِقَالِ ، <sup>(٤)</sup> قال ابن ميادة :

فَجَرْنَا يَنَابِيعَ الْكَلَامِ وَبَحَرَهُ      فَأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبَحُ  
وَمَا الشَّعْرُ إِلَّا شَعْرُ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ      وَقَوْلُ سِوَاهُمْ كُفْلَةٌ وَتَمْلُحُ  
فقال عقال يجيبه :

أَلَا أُلْبِغَ الرِّمَاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ      بِهَا خَطِلَ الرِّمَاحُ أَوْ كَانَ يَمْزَحُ <sup>(٥)</sup>  
لَقَدْ خَرَقَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ قَبْلَهُمْ      بُحُورَ الْكَلَامِ تُسْتَقَى وَهِيَ طَفْحُ  
وَقَدْ عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا      وَهُمْ أَغْرَبُوا هَذَا الْكَلَامَ وَأَوْضَحُوا  
فَلِلْسَّابِقِينَ الْفَضْلُ لَا تُنْكِرُونَهُ      وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ

(١) في المطبوعة: «مذياً»، أساء فغير ما في المخطوطة، و«الأرى»، العسل. و«الماذى»، العسل الأبيض.

(٢) في المطبوعة: «وكانت الخطابة»، والذي في المخطوطة لا غبار عليه.

(٣) في المخطوطة: «معد العجز».

(٤) سلف شعر ابن ميادة وعقال في دلائل الإعجاز: ٥٩٠، ٥٩١، مع بعض الاختلاف هنا في

حروف منه.

(٥) في المخطوطة والمطبوعة: «أو كاد يمزح»، وهي تصحيف.

٢٦ - وفي الذي قَدِّمْتُ في أوَّل الجزء مُفَتِّحَ هذه الرسالة من قول خالد  
 ٣٨٧ ابن صَفْوَانَ : « كيف نُجَارِيهِمْ / ، وإنما نُحْكِيهِمْ » ، <sup>(١)</sup> وما أَتْبَعْتُهُ من قول الجاحظ  
 في شأن العرب ، وفي أَنَّ الاقتداءَ بِهِم والأخذَ مِنْهُم والتسليمَ لَهُم ، وأنهم لا يستطيع  
 أَشْعُرُ الناسَ وَأَرْفَعُهُم في البيان أَنَّ يُضَاهِيَهُم ، ويقول مثل الذي قالوه في جودة  
 السَّبَكِ والنَّحْتِ ، وكثرة الماء والرَّوْتِ ، إِلَّا في اليَسِيرِ = <sup>(٢)</sup> غِنَى للعاقل وكفاية ،  
 اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَجَاهَلَ مُتَجَاهِلٌ فَيَدَّعِي في الجاحظِ وأمثاله فضلاً لم يدَّعوه  
 لأنفسهم ، أو يزعم أنهم ضاموا أنفسهم تعصباً للعرب ، فتشاهدوا لها بأكثر مما  
 عَرَفُوا ، وتواصفوها بمزِيَّةٍ [ وبما ] لم يعلموا ، <sup>(٣)</sup> فَيَفْتَحَ بذلك باباً من الركَاكة  
 والسُّخْفِ لا يُجَاب عن مثله ، ولا يُشْتَغَل بالإصغاء إليه ، فضلاً عن الكلام عليه .

...

٢٧ - وأعلم أنه إن نُحِيلَ إلى قوم من جُهَالِ المُلْحِدَةِ ، <sup>(٤)</sup> أَنَّهُ كان في  
 المتأخرين مِنَ البلغاء كالجاحظِ وأشباهِ الجاحظ ، مَنْ استطاع مُعارضةَ القرآنِ  
 فَتَرَكَ خَوْفاً ، أو أنهم فعلوا ذلك ثم أَخَفَوْهُ ، لم يُتَصَوَّرَ تَحْيِيلُهُمْ ذلك حتى يَقْتَحِمُوا  
 هذه الجهالة التي ذكرتها ، أعني أن يزعموا أنهم كانوا عِنْدَ أنفسهم أَفْصَحَ وأَبْلَغَ من  
 بُلْغَاءِ قُرَيْشٍ وخطبائهم ، وَأَنَّ خطيبَهُمْ كان أخطبَ من قُسٍّ وسَحْبَانَ ، وشاعرَهُمْ  
 أَشْعَرَ من أَمْرِئِ القيس ومن كُلِّ شاعرٍ كان في العرب ، إِلَّا أَنَّهُمْ صَانِعُوا الناسَ ،

(١) مضى كلام خالد ، والجاحظ في الفقرة رقم : ٣

(٢) السياق : « وفي الذي قدمت .... غِنَى وكفاية » .

(٣) جعلها الناشران : « .... بمزِيَّةٍ لم يعلموها » ، والذي أثبتته بين القوسين يقيم الكلام على الدَّرَبِ .

(٤) غيرها الناشران فكتبوا : « الملاحدة » بلا علة .

فممنعوا أنفسهم الفضيلة ونحلوها العرب . وذلك أنَّ مُحالاً أن يعتقدوا فيهم ، أغنى في العرب ، ما اعتقده الناس ، وفي أنفسهم ما أفصحوا به من القصور عن مداناتهم ، وشدة الانحطاط عنهم ، ثمَّ أن يستطيعوا ما لم يستطعه العرب ، <sup>(١)</sup> ويكملوا ما لم يكملوا له .

ومن هذا الذي يشكُّ في بطلان دَعْوَى من بلغ بالمصلَّى غاية وقد انقطع السابق ، <sup>(٢)</sup> وزعم في الناقص الجذق أنه استقلَّ بشيء عنيَّ به المشهود له بالجذق والتقدم ؟ هذا ما لا يدور في خلد ، ولا تنعقد له صورة في وهم ، فأعرف ذلك .

...

---

(١) في المخطوطة : « ثم يستطيعوا » ، بإسقاط « أن » سهواً .

(٢) في المخطوطة : « .... من بلغ بالمصلَّى غاية قد انقطع السابق » ، فزاد في المطبوعة فقال : « السابق [ عليها ] » . وليس موضع فساد الجملة في هذا ، بل في إسقاط الواو من « وقد انقطع » ، وسباق ما يأتي يدلُّ على صواب ما أثبت . و « المصلَّى » من الخيل هو الذي يجيء بعد الفرس « السابق » عند السباق في الحلبة .

## فصل

في قرن آخر من السؤال (١)

٢٨ - وهو أن يقولوا : إِنَّا قد علمنا من عاداتِ الناس وطبائعهم أَنَّ الواحدَ منهم ثَوَاتِيهِ الْعِبَارَةُ ، وَيُطِيعُهُ اللَّفْظُ فِي صِنْفٍ / من المعاني ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مِثْلُ تِلْكَ الْعِبَارَةِ وَذَاكَ اللَّفْظُ فِي صِنْفٍ آخَرَ . (١)

فقد يكون الرجل ، كما لَا يَخْفَى ، في المديح أشعر منه في المراثي ، وفي العزل واللهو والصيد أنفذ منه في الحكم الآداب ، وراه يستطيع في الأوصاف والتشبيهات ما لا يستطيع مثله في سائر المعاني ، وترى الكاتب وهو في الإخوانيات أبلغ منه في السلطانيات ، وبالعكس . هذا أمرٌ معروفٌ ظاهر لا يشتبه . وإذا كان كذلك ، فلعلَّ العجز الذي ظهر فيهم عن معارضة القرآن ، لم يظهر لأنهم لا يستطيعون مثل ذلك النظم ، ولكن لأنهم لا يستطيعونه في مثل معاني القرآن . وأعلم أن هذا السؤال يجيء لهم على وجه آخر ، وفي صورة أخرى ، وأنا أستقصيه ، حتى إذا وقع الجواب عنه وقع عن جملته ، وكان الحسن في الداء كله . وذلك أن يقولوا : إِنَّهُ لَا تَصِحُّ الْمَطَالِبَةُ إِلَّا بِمَا يُتَصَوَّرُ وجوده ، وما يَدْخُلُ فِي حَيْزِ الْمُمْكِنِ ، وَإِنَّا لنعلم من حال المعاني أَنَّ الشاعِرَ يَسْبِقُ فِي الْكَثِيرِ مِنْهَا إِلَى عِبَارَةٍ يُعْلَمُ ضَرُورَةُ أَنَّهَا لَا يَجِيءُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَّا مَا هُوَ دُونُهَا وَمُنْحَطٌّ عَنْهَا ، حَتَّى يُفْضَى لَهُ بِأَنَّهُ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ وَاسْتَبَدَّ بِهِ ، كَمَا قَضَى الْجَاهِظُ لِبِشَارٍ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

(١) أسقط الناشران « ثم » ، من قوله : « ثم يمتنع » ؟ وغيره أيضاً ما في المخطوطة ، وكتبنا : « في جزء

آخر » ، ولا أدري لِمَ .

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : « وهذا المعنى قد غلب عليه  
بَشَّارٌ ، كما غلب عنترة على قوله :

وَحَلَا الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرْدًا كَفَعَلَ الشَّارِبِ الْمُتَرْتِمِ  
هَرَجًا يَحُلُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ قَدَحَ الْمُكَبِّ عَلَى الزَّنَادِ الْأَجْدَمِ

قال : فلو أن أمراً القيس عَرَضَ لَمَذَهَبِ عنترة في هذا لَأَفْتَضَحَ » . (١)

= وليس ذاك لأن بشاراً وعنترة قد أُوتيا في علم النظم جملة ما لم يُوثَّ  
غَيْرُهُما ، ولكن لأنه إذا كان في مكان حَبِيءٍ فَعَثَرَ عليه إنسانٌ وأخذه ، لم يَبْقَ لغيره  
مَرَامٌ في ذلك المكان ، وإذا لم يَكُنْ في الصَّدْفَةِ إلا جَوْهَرَةٌ واحدة / ، فَعَمَدَ إليها عامداً  
فَشَقَّهَا عنها ، أَسْتَحَالَ أَنْ يَسْتَامَ هو أو غيره إِخْرَاجَ جَوْهَرَةٍ أُخْرَى من تلك  
الصَّدْفَةِ . وما هذا سبيله في الشعر كثير لا يَحْفَى على من مارس هذا الشأن . فمن  
البين في ذلك قول القطامي :

فَهْنٌ يَنْبِذُنْ مِنْ قَوْلٍ يُصَيِّنُ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْغُلَّةِ الصَّادِي (٢)

وقول ابن حازم :

كَفَاكَ بِالشَّيْبِ ذَنْباً عِنْدَ غَانِيَةٍ ، وَبِالشَّبَابِ شَفِيعاً أَيْهَا الرَّجُلُ (٣)

(١) كلام الجاحظ في الحيوان ٣ : ١٢٧ ، وبيت بشار مضي في الدلائل ، وبيتا عنترة في معلقته  
وديوانه .

(٢) البيت في ديوانه .

(٣) لمحمد بن حازم الباهلي ، وكُتِبَتْهُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وفي ديوانه المعاني ٢ : ١٥٢ « لأبي حازم الباهلي » ،  
خطاً . وفي المخطوطة « ألي حازم » ، خطأ أيضاً ، صوابه « ابن حازم » كما كتبت ، وهذا الشعر في الأغاني  
١٤ : ٩٤ ، ( الدار ) ثلاثة عشر بيتاً ، وانظر أيضاً أمال الشريف المرتضى ١ : ٦٠٦ ، وسمط اللآلئ :  
٣٣٦ ، وتخريجها ، وقال ابن الأعرابي وذكر هذا الشعر كله : « أحسن ما قال المحدثون من شعراء هذا  
الزمان ، في مدح الشباب وذم الشيب » .

وقول عبد الرحمن بن حسان :

لَمْ تُفْتَحْ شَمْسُ النَّهَارِ بِشَيْءٍ غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَدُومُ (١)

وقول البحتري :

عَرِيقُونَ فِي الْإِفْضَالِ يُوتِنُفُ النَّدَى لِنَاشِئِهِمْ مِنْ حَيْثُ يُوتِنُفُ الْعُمُرُ (٢)

لا ينظر في هذا وأشباهه عارف إلا علم أنه لا يوجد في المعنى الذي يرى مثله ، وأن الأمر قد بلغ غايته ، وأن لم يبق للطالب مطلب .

...

٢٩ - وكذلك السبيل في المنثور من الكلام ، فإنك تجد فيه متى شئت فصلاً تعلم أن لن يستطاع في معانيها مثلها ، فمما لا يخفى أنه كذلك قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضوان الله عليه : « قِيمَةُ كُلِّ أَمْرٍ مَا يُحْسِنُهُ » ، وقول الحسن رحمه الله عليه : « مَا رَأَيْتُ يَقِينًا لَا شَكَّ فِيهِ أَشْبَهَ بِشَيْءٍ لَا يَقِينُ فِيهِ مِنَ الْمَوْتِ » . ولن تعد ذلك إذا تأملت كلام البلغاء ونظرت في الرسائل .

ومن أخص شيء بأن يطلب ذلك فيه ، الكتب المبتدأة الموضوعة في العلوم المستخرجة ، فإننا نجد أربابها قد سبقوا في فصول منها إلى ضرب من اللفظ والنظم ، أغنيا من بعدهم أن يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشيئه له ، فجعلوا لا يزيدون على أن يحفظوا تلك الفصول على وجوهها ، ويؤدوا ألفاظهم فيها على نظامها وكما هي . (٣)

وذلك ما كان مثل قول سيبويه في أول الكتاب :

(١) ليس لعبد الرحمن بن حسان هو لأبيه حسان بن ثابت في ديوانه .

(٢) مضى في دلائل الإعجاز رقم : ٥٧١

(٣) في المطبوعة : « ويردوا ألفاظهم » ، لا يُدرى لم غير النص .



« وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأُمْتِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ ، وَبُيِّنَتْ لَمَّا مَضَى  
وَمَا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ ، وَمَا هُوَ كَائِنٌْ لَمْ يَنْقَطِعْ » . (١)

= لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يُوازِئُه أو يُدانيه ، أو يقع قريباً  
منه ، ولا يَقَعُ فِي الْوَهْمِ / أَيْضاً أَنَّ ذَلِكَ يُسْتَطَاعُ . أَفَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي مَعْنَاهُ  
قَوْلُهُمْ : « وَالْفِعْلُ يَنْقَسِمُ بِأَقْسَامِ الزَّمَانِ ، مَاضٍ وَحَاضِرٌ وَمُسْتَقْبَلٌ » ، وَلَيْسَ يَخْفَى  
ضَعْفُ هَذَا فِي جَنْبِهِ وَقُصُورُهُ عَنْهُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : (٢)

« كَانَتْهُمْ يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَّانُهُ أَهْمٌ لَهُمْ ، وَهُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى ، وَإِنْ كَانَا جَمِيعاً  
يُهَمَّانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ » .

...

٣٠ - وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ سَبِيلُ لَفْظِ الْقُرْآنِ وَنَظْمُهُ  
هَذَا السَّبِيلَ ، (٣) وَأَنْ يَكُونَ عَجْزُهُمْ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ فِي طَرِيقِ الْعَجْزِ عَمَّا ذَكَرْنَا  
وَمِثْلُنَا . فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَجِبُ لَهُمْ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّعَلُّقِ قَدْ اسْتَوْفَيْتُهُ . وَإِذْ قَدْ  
عَرَفْتَهُ ، فَاسْمَعْ الْجَوَابَ عَنْهُ ، فَإِنَّهُ يُسْقِطُهُ عَنْكَ دَفْعَةً ، وَيَحْسِمُهُ عَنْكَ حَسْماً . (٤)

...

(١) سيبويه ١ : ٢

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « ومثله قولهم » ، وهو سهو من الناسخ ، وهذا القول هو قول سيبويه  
في الكتاب ١ : ١٥ ، ونقله عبد القاهر قبل ذلك في دلائل الإعجاز ، انظر الفقرة رقم : ١٠٠

(٣) من أغرب تصحييف كتبه كاتب هذه النسخة أن كتب مكان « القرآن » : « الفراق » ، كيف  
فعل هذا ؟ وسأقي أغرب منه بعد قليل .

(٤) هذا جواب السؤال الذي بدأه في رقم : ٢٨

٣١ - وأعلم أنهم في هذا كَرَامٍ قد أضلَّ الهدف ، وبأن قد زال عن القاعدة ، وذلك أنه سؤال لا يتَّجِه حتى يُقدَّر أن التَّحدَّى كان إلى أن يُعبَّروا عن معاني القرآن أنفُسها وبأعيانها بلفظ يُشبه لفظه ، ونظم يُوازى نظمَه . وهذا تقدير باطل ، فإنَّ التَّحدَّى كان إلى أن يجيئوا في أي معنى شاءوا من المعاني بنظم يبلِّغ نظم القرآن في الشَّرَف أو يَقْرُب منه . يدلُّ على ذلك قوله تعالى : ( قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ) سورة الحديد : ١١٣ ، أي مثله في النظم ، وليكن المعنى مُفْتَرِيَّ كما قلْتُمْ ، (١) فلا إلى المعنى دُعِيْتُمْ ، ولكن إلى النُّظم . وإذا كان كذلك ، كان بينا أنه بناءً على غير أساس ، ورُمي من غير مَرْمَى ، لأنه قياس ما امتنعت فيه المعارضة من جهة وفي شيء مخصوص ، على ما امتنعت معارضته من الجهات كلها وفي الأشياء أجمعها .

فلو كان إذ سبق الخليل وسيبويه في معاني النَّحو إلى ما سبقا إليه من اللفظ والنَّظم ، لم يسبق الجاحظ في معانيه التي وضع كتبه لها إلى ما يُوازى ذلك ويضاهيه ، أو كان بَشَّارًا إذ سبق في معناه إلى ما سبق إليه ، لم يوجد مثل نظمه فيه لشاعر في شيء من المعاني = لكان لهم في ذلك متعلِّق . فأما وليس من نظم يقال : « إنَّه لم يسبق إليه » في معنى ، إلَّا ويوجد أمثاله أو خير منه في معاني / آخر ، فمن أشدَّ المُحَال وأبْيَنه الاعتراضُ به .

٣٩١

وأعلم أنا لو سلَّمنا لهم الذي ظنُّوه على بُطلانه ، من أن التَّحدَّى كان إلى أن يُعبَّر عن أنفُس معاني القرآن بما يشبه لفظه ونظمه ، لم نَعْدِم الحِجَاجَ معهم ، وأن يكون لنا عليهم كلام في الذي تعلَّقوا به ، ودفع لهم عنه . إلَّا أن العلماء آثروا أن يكونَ الجواب من الوجه الذي ذكرْتُ ، إذ كان وفق ما نُصَّ عليه في التنزيل ، وكان

®

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « لما قلتم » .

فيه سدُّ البابِ وحسُّمُ الشُّبْهِ جُمْلَةً . ومن ضَعُفِ الرَّأْيِ أَنْ تَسْلُكَ طَرِيقاً يَغْمُضُ ،  
وَقَدْ وَجَدْتَ السَّنَنَ اللَّاحِبَ ، وَأَنْ تُطَاوَلَ المَرِيضَ فِي عِلَاجِكَ ، وَمَعَكَ الدَّوَاءُ الَّذِي  
يَشْفِي مِنْ كَثْبٍ ، وَأَنْ تُرَخِّيَ مِنْ خِنَاقِ الحِصْنِ ، وَفِي قُدْرَتِكَ أَلَّا يَمْلِكَ نَفْساً ،  
وَلَا يَسْتَطِيعُ نُطْقاً .

...

٣٢ - ثُمَّ إِنْ أُرِدْتَ أَنْ تَكَلِّمَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ ذَلِكَ ، فَالطَّرِيقُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ  
عَلَى أَوَّلِ كَلَامِهِمْ حَيْثُ قَالُوا : « إِنَّا رَأَيْنَا الرَّجْلَ يَكُونُ فِي نَوْعٍ أَشْعَرَ ، وَعَلَى جَوْدَةٍ  
اللفظ والنظم أقدَر منه في غيره » <sup>(١)</sup> = <sup>(٢)</sup> إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا أَوَّلَ شَيْءٍ أَنْكُمْ  
حَرَفْتُمْ كَلَامَ النَّاسِ فِي هَذَا عَنْ مَوْضِعِهِ ، فَإِنَا إِذَا تَأَمَّلْنَا الْحَالَ فِي تَقْدِيمِهِمُ الشَّاعِرَ  
فِي فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ ، وَجَدْنَاهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ فِي مَعَانِي ذَلِكَ  
الْفَنِّ مَا لَمْ يُخَرِّجْهُ غَيْرُهُ ، وَاتَّسَعَ لِمَا [ لَمْ ] يَتَّسِعَ لَهُ مَنْ سِوَاهُ . فَإِذَا قَالُوا : « هُوَ  
أَنْسَبُ النَّاسِ » ، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ فَطَّنَ فِي مَعَانِي الْغَزْلِ [ وَمَا ] يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْوَجْدِ  
وَقَرُطِ الْحُبِّ وَالْهَيْمَانِ لِمَا لَمْ يَقْطُنْ لَهُ غَيْرُهُ . وَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا : « أَمْدَحُ ، أَوْ أَهْجِي » ،  
فَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ اهْتَدَى فِي مَعَانِي الزَّيْنِ وَالشَّيْنِ وَفِي التَّحْسِينِ وَالتَّهْجِيزِ إِلَى مَا لَمْ يَهْتَدِ  
إِلَيْهِ نَظَرَاؤُهُ ، وَلَوْ كَانُوا فِي الْفَلْظِ وَالنَّظْمِ يَذْهَبُونَ ، لَكَانَ مُحَالاً أَنْ يَقُولُوا : « هُوَ  
أَنْسَبُ » ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي صِفَةِ الْفَلْظِ وَالنَّظْمِ مُحَالٌ . وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ أَنَّ لَمْ  
يَكُنْ قَوْلُ جَرِيرٍ :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٍ رَاحَ <sup>(٣)</sup>

(١) في المطبوعة : « وعلى حوك اللفظ والنظم » ، لا أدري لِمَ غيروا ما في المخطوطة .

(٢) قوله : « إِنَّهُ يَنْبَغِي » ، هو بدء الردِّ على قولهم .

(٣) البيت في ديوانه .

أمدح بيت عند من قال ذلك ، من أجل لفظه ونظمه ، وأن ذلك كان من أجل معناه ؟ هذا ما لا معنى لزيادة القول فيه .

...

٣٣ - فإن قالوا : / هُم ، وإن كانوا قد أرادوا المعنى في قولهم : « هذا أمدح ، وذاك أهجى ، وهذا أنسب ، وذاك أوصف » ، فإنه لن تتسع المعاني حتى تتسع الألفاظ ، ولن تقع مواقعها المؤثرة حتى يحسن النظم . وإذا كان كذلك ، فموضيئنا منه بحاله .<sup>(١)</sup> ثم ليس بمُنكر ولا مَجْهول أن يكون لفظُ الشاعر ونظمه إذا تعاطى المدح ، أحسن وأفضل منهما إذا هو هجا أو نسب .

٣٩٢

قيل : إننا ندع النزاع في هذا ونسلمه لكم ، فأخبرونا عن معاني القرآن ،<sup>(٢)</sup> أهى صنف واحد أم أصناف ؟ فإن قلتم : « صنف واحد » ، تجاهلتم ، فقد علمنا الحُجج والبراهين ، والحكم والآداب ، والترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد ، والوصف والتشبيه والأمثال ، وذكر الأمم والقرون واقتصاص أحوالهم ، والتبأ عما جرى بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام ، وما لا يُخصى ولا يُعد .

وإن قلتم : « هي أصناف » ، كما لا بد منه .

قيل لكم : فقد كان ينبغي لشعراء العرب وبلغائها أن يَعْمِدَ كُلُّ منهم إلى الصنف الذي تنفذ قريحته فيه فيعارضه ، وأن يجعلوا الأمر في ذلك قسمة بينهم . وفي هذا كفاية لمن عقل .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « موضعتنا منه » ، بغير فاء ، سهو

(٢) كتب في المخطوطة : « معاني الأقران » ، مكان « القرآن » ، وهذا عجب ! وانظر التعليق

السالف ص : ٦٠٥ ، تعليق : ٣

٣٤ - وأما قولهم : « إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ يَسْبِقَ الشَّاعِرُ فِي الْمَعْنَى إِلَى ضَرْبٍ مِنَ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِيءُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى أَبَدًا إِلَى مَا هُوَ مُنْحَطٌّ عَنْهُ » = فإنه ينبغي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : قَدْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْتُمْ وَعَلِمْتُمْ ، أَفَعَلِمْتُمْ شَاعِرًا أَوْ غَيْرَ شَاعِرٍ عَمَدَ إِلَى مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ مِنَ الْمَعَانِي ، فَتَأْتِي لَهُ فِي جَمِيعِهَا لَفْظٌ أَوْ نَظْمٌ أَعْيَا النَّاسَ أَنْ يَسْتَطِيعُوا مِثْلَهُ ، أَوْ يَجِدُوهُ لِمَنْ تَقَدَّمَ لَهُمْ ؟ أَمْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَتَّفِقُ لِلشَّاعِرِ ، مِنْ كُلِّ مِثْلَةِ بَيْتٍ يَقُولُهَا ، فِي بَيْتٍ ؟ وَلَعَلَّ [ غَيْرَ ] الشَّاعِرِ عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ . وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِالثَّانِي مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، وَهُوَ أَنَّ لَا يَكُونُ إِلَّا نَادِرًا وَفِي الْقَلِيلِ ، فَقَدْ ثَبَتَ إِعْجَازُ الْقُرْآنِ بِنَفْسِ مَا رَأَوْا بِهِ دَفْعَهُ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ النَّظْمُ الَّذِي لَا يُقَدَّرُ عَلَى مِثْلِهِ قَدْ جَاءَ مِنْهُ فِيمَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ مِنَ الْمَعَانِي .

...

٣٥ - وهكذا القول في الفصول التي ذكروا أنَّه لم / يُوجَدْ أمثالها في ٣٩٣ معانيها ، (١) لأنها لا تستمر ولا تكثر ، ولكنك تجدها كالفصوص الثمينة والوسائط النفيسة وأفراد الجواهر ، (٢) تعدُّ كثيراً حتى ترى واحداً . فهذا وشبهه من القول في دفعهم = مع تسليم ما ظنَّوه من أنَّ التحدي كان إلى أن يُعبر عن معاني القرآن أنفسها = مُمكن غير متعذر ، إلا أنَّ الأولى أن يلزم الجدُّ الظاهر ، (٣) وأن لا يجابوا إلى ما قالوه من أنَّ التحدي كان إلى أن يُوقى في أنفس معانيه بنظم ولفظ

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « لم يوجب أمثالها » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) « الوسائط » جمع « واسطة » ، و « واسطة القلادة » ، هي الجوهرة التي تكون في وسط الكِزرس المنظوم ، و « الكِزرس » ، نظم القلادة .

(٣) « الجدُّ » ، الطريق المستوى الواضح .

يُشَابِهه وَيُسَاوِيه ، وَيُجَزَمَ لَهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ تُحَدِّثُوا إِلَى أَنْ يَجِثُوا فِي أَىِّ مَعْنَى أَرَادُوا مُطْلَقًا غَيْرَ مَقِيدٍ ، وَمُوسَعًا عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُضَيِّقٍ ، بِمَا يَشَبِهَ نَظْمَ الْقُرْآنِ أَوْ يَقْرُبَ مِنْ ذَلِكَ .

...

٣٦ - وَمِمَّا يُحِيلُ أَنْ يَكُونَ التَّحْدِي قَدْ كَانَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ وَمَعَ الشَّرْطِ الَّذِي تَوَهَّمُوهُ ، أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ كَانَتْ تَعْرِفُ « الْمُعَارَضَةَ » مَا هِيَ وَمَا شَرْطُهَا ، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَدَلَ بِهِمْ فِي تَحْدِيهِ لَهُمْ إِلَى مَا لَا يُطَالَبُ بِمِثْلِهِ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولُوا : « إِنَّكَ قَدْ ظَلَمْتَنَا ، وَشَرَطْتَ فِي مُعَارَضَةِ الَّذِي جِئْتَ بِهِ مَا لَا يُشْتَرَطُ ، أَوْ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يُشْتَرَطَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ النَّظْمُ الَّذِي تُعَارِضُ بِهِ فِي أَنْفُسِ مَعَانِي هَذَا الَّذِي تَحْدِثُ إِلَى مُعَارَضَتِهِ ، فَدَعْنَا هَذَا الشَّرْطَ ، ثُمَّ آطَلَبْنَا فَإِنَّا نُرِيكَ حِينَئِذٍ مِمَّا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ وَقُلْنَاهُ وَمَا نَقُولُهُ فِي الْمُسْتَأْنِفِ ، مَا يُوَازِي نَظْمَ مَا جِئْتَ بِهِ فِي الشَّرْفِ وَالْفَضْلِ وَيُضَاهِيهِ ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْهُ » . وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِمَنْ كَانَتْ لَهُ أُذُنٌ تَعِي ، وَقَلْبٌ يَعْقِلُ .

قَدْ تَمَّ الَّذِي أَرَدْتُهُ فِي جَوَابِ سُؤَالِهِمْ ، وَبَانَ بَطْلَانُهُ بَيَانًا لَا يَبْقَى مَعَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ شَكٌّ لِنَاضِرٍ ، إِذَا هُوَ نَصَحَ نَفْسَهُ وَأَذَكَّى جِسْمَهُ ، وَنَظَرَ نَظْرَ مَنْ يَرِيدُ الدِّينَ ، وَيَرْجُو مِمَّا عِنْدَ اللَّهِ ، وَيُرِيدُ فِيمَا يَقُولُ وَيَعْمَلُ وَجْهَهُ تَقَدَّسَ اسْمُهُ ، وَإِلَيْهِ تَعَالَى تَرْغُبُ فِي أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ فِي كُلِّ مَا نَسْتَجِيهِ وَنَنْظُرُ فِيهِ ، بِفَضْلِهِ وَمِنْهُ وَرَحْمَتِهِ ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ .

...

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فَصْلٌ

في الذي يَلْزَمُ القائلين بالصِّرفة

٣٧ - أعلم أنَّ الذي يَقَعُ في الظنِّ من حديث القول بالصِّرفة ، أن يكون الذي ابتداء القول بها ابتداءه على تَوَهُُّمٍ أن التَّحَدَّى كان إلى أن يُعَبَّرَ عن أنْفُسٍ معاني القرآن بمثل لفظه ونَظْمِهِ ، دون أن يكون قد أُطْلِقَ لَهُمْ وخُيِّرُوا في المعاني كُلِّهَا . ذاك لأنَّ في القول بها على غَيْرِ هذا الوجه أمورا شنيعة ، يَبْعُدُ أن يرتكبها العاقل ويدخل فيها . وذلك أنه يَلْزَمُ عليه أن تكون العرب قد تراجعت حالها في البلاغة والبيان ، وفي جَوْدَةِ النظم وشَرْفِ اللفظ = وأن يكونوا قد نَقَصُوا في قرائحهم وأذهانهم ، وعَدِمُوا الكثير مما كانوا يستطيعون = وأن تكون أشعارهم التي قالوها ، والخطب التي قاموا بها ، وكلُّ كلام احتفلوا فيه ، <sup>(١)</sup> من بَعْدُ أن أُوحِيَ إلى النبي ﷺ ، وتحدُّوا إلى معارضة القرآن = <sup>(٢)</sup> قاصرة عما سَمِعَ منهم من قبل ذلك القُصُور الشديد ، وأن يكون قد ضاقَ عليهم في الجُمْلَةِ مَجَالٌ قد كان يَتَّسِعُ لهم ، ونَضَبَتْ عنهم موادُّ قد كانت تَغُزُّرُ ، <sup>(٣)</sup> وخذلتهم قُوَى قد كانوا يَصُولُونَ بها ، وأن تكون أشعارُ شعراء النبي ﷺ التي قالوها في مدحه عليه السلام وفي الرد على المشركين = ناقصة متقاصرة عن شعرهم في الجاهلية ، وأن يُشَكَّ في الذي رُوِيَ في شأن حسان من نحو

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وكل كلام اختلفوا فيه » ، وهو لا معنى له .

(٢) السياق : « وأن تكون أشعارهم التي قالوها ... قاصرة عما سمع منهم ..... » .

(٣) غير ما في المخطوطة ، وكتب « موارد قد كانت » .

قوله عليه السلام : <sup>(١)</sup> « قُلْ وَرُوحُ الْقُدُسِ مَعَكُمْ » ، <sup>(٢)</sup> لأنه لا يكونُ مُعَانًا مُؤَيَّدًا من عند الله ، وهو يَعْدَمُ مِمَّا كَانَ يَجِدُهُ قَبْلُ كَثِيرًا ، ويتقاصرُ أَنْفُ حَالِهِ عن السالف منها تقاصراً شديداً . <sup>(٣)</sup>

...

٣٨ - فإن قالوا : إنه نُقْصَانٌ حَدَثَ في فصاحتهم من غير أن يشعروا به .

قيل لهم : فإن كان الأمرُ كذلك ، فلم تُقَمْ عليهم حُجَّةٌ ، لأنه لا فرق بين أن لا يكونوا قد عَدِمُوا شيئاً من الفصاحة التي كانوا يَعْرِفُونَهَا لأنفسهم قبل التحدى بالقرآن والدعاء إلى معارضته ، وَبَيَّنَّ أن يكونوا قد عَدِمُوا ذاك ، ثُمَّ لم يعلموا / أنهم قد عَدِمُوهُ . ذاك لأن الآية بَرَّعِهِمْ إنما كانت في المنع من تَظْمِمْ ولفظ قد كان لهم مُمَكِّنًا قَبْلَ أن تُحَدِّثُوا ، ولا يكون مُنْعٌ حتى يُرَامَ الممنوع ، <sup>(٤)</sup> ولا يُتَصَوَّرُ أن يُرَوِّمَ الإنسان الشيءَ ولا يعلمه ، ويُقْصِدُ في قول له وفعل إلى أن يجيء به على وصفٍ وهو لا يعرف ذلك الوصفَ ولا يُتَصَوَّرُهُ بحالٍ من الأحوال . وإذا جَعَلْنَاهُمْ لا يَعْلَمُونَ أنَّ كلامهم الذي يتكلمون به اليوم قاصرٌ عن الذي تكلموا به أمس ، وأن قِدَّ آمَنَعَ عليهم في النَّظْمِ شيءٌ كان يُؤَاتِيهِمْ ، وسُلبوا منه معنى قد كان لهم حاصلاً = <sup>(٥)</sup> استحالة

(١) غير ما في المخطوطة وكتب « الذي روى عن شأن حسان » .

(٢) هو أحد ألفاظ الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب دواوين السنة : « اللهم آمِنْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ » .

(٣) « أَنْفُ الشَّيْءِ » ، أوله وابتدأؤه .

(٤) في المخطوطة : « حتى يرامهم الممنوع » ، وصححه في المطبوعة .

(٥) السياق : « إذا جعلناهم لا يعلمون ... استحالة » .



أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ لِنَظْمِ الْقُرْآنِ فَضْلًا عَلَى كَلَامِهِمُ الَّذِي يُسْمَعُ مِنْهُمْ ، وَعَلَى النَّظْمِ الْوَاهِنِ الْبَاقِي لَهُمْ ، <sup>(١)</sup> ذَاكَ لِأَنَّ عُذْرَ الْقَائِلِ بِالصَّرْفَةِ ، أَنَّ كَلَامَهُمْ قَبْلَ أَنْ تُحْدُوا قَدْ كَانَ مِثْلَ نَظْمِ الْقُرْآنِ ، وَمُوَازِيًا لَهُ ، وَفِي مَبْلَغِهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ .

...

٣٩ - وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنَّ يَعْلَمُوا أَنَّ لِلْقُرْآنِ مِزِيَةً عَلَى كَلَامِهِمْ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ كَلَامَهُمْ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ لَمْ يَنْقُصْ وَلَمْ يَدْخُلْهُ خَلَلٌ . وَإِذَا لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنَّ يَعْلَمُوا أَنَّ لِلْقُرْآنِ مِزِيَةً عَلَى مَا يَقُولُونَهُ وَيَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ ، <sup>(٢)</sup> لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنَّ يُحَاوِلُوا تِلْكَ الْمِزِيَةَ ، وَإِذَا لَمْ يُحَاوِلُوا لَمْ يُحْسُوا بِالْمَنْعِ مِنْهَا وَالْعَجْزُ عَنْ نَيْلِهَا ، وَإِذَا لَمْ يُحْسُوا بِالْعَجْزِ وَالْمَنْعِ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِهِ . فَالَّذِي يُعْقَلُ إِذَنْ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ ، أَنَّ يَعْتَقِدُوا أَنَّهُمْ قَدْ عَارَضُوا الْقُرْآنَ وَتَكَلَّمُوا بِمَا يُوَازِيهِ وَيَجْرِي مَجْرَى الْمِثْلِ لَهُ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَنَّ كَلَامَهُمْ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ وَقَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ ، وَكَانَ كَلَامُهُمْ إِذْ ذَاكَ فِي حَدِّ الْمِثْلِ وَالْمُسْلَوِيِّ لِلْقُرْآنِ ، فَوَاجِبٌ مَعَ هَذَا الْاِعْتِقَادِ أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ فِي جُمْلَةٍ مَا يَقُولُونَهُ فِي الْوَقْتِ وَيَقْدِرُونَ عَلَيْهِ ، مَا يُشَبِّهِ الْقُرْآنَ وَيُوَازِيهِ .

...

٤ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُمْ أَنْ يَقْضُوا فِي النَّبِيِّ ﷺ بِمَا قَضَوْا فِي الْعَرَبِ ، مِنْ

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَعَلَى النَّظْمِ الزَّاهِرِ الْبَاقِي لَهُمْ » ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ . وَ « الْوَاهِنِ » ، الَّذِي أَصَابَهُ الْوَهْنُ « وَهُوَ الضَّعْفُ .

(٢) غَيْرُهُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، فَكُتِبَ : « فِي الرَّتَبِ » وَهُوَ فُسَادٌ ، وَقَوْلُهُ : « فِي الْوَقْتِ » ، يَعْنِي : الْآنَ ، وَسَيَأْتِي مِثْلُهُ بَعْدَ أُسْطَرِ عَلَى الصُّوَابِ .

دخول النَّقْصِ على فصاحتهم ، وَتَرَجُّعِ الحَالِ بهم في البيان ، وأن تكون النُّبُوَّةُ قد أوجبت أن يُمنَعَ شَطْرًا من بيانه ، وكثيراً مما عُرِفَ له قبلها من شَرَفِ اللَّفْظِ وحُسْنِ النَّظْمِ . / ذاك لأنهم إذا لم يقولوا ذلك ، حصل منه أن يكون عليه السلام قد تلا عليهم : ( قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ) ( سورة الإسراء : ٨٨ ) ، <sup>(١)</sup> في حالٍ هو يستطيعُ فيها أن يجيء بمثل القرآن ويقدِّرُ عليه ، ويتكلَّمُ ببعض ما يوازيه في شَرَفِ اللَّفْظِ وعُلُوِّ النظم . اللهم إلا أن يقتحموا جهالةً أخرى ، فيزعموا أنه عليه السلام قد كان في الأصل دُونَهُمْ في الفصاحة ، وأنَّ الفضلَ والمزِيَّةَ التي بها كان كلامهم قبل نزول القرآن في مِثْلَ لَفْظِهِ ونَظْمِهِ ، قد كان لُبْلُغَاءِ العرب دون النبي ﷺ . وإذا قالوا ذلك ، كانوا قد خرجوا من قَبِيحِ القولِ إلى مثله ، فلم يَشْكُ أَحَدٌ أنه ﷺ لم يكن منقوصاً في الفصاحة ، بل الذي أثبت به الأخبار أنه ﷺ كان أفصح العرب .

...

٤١ - ومما يلزمهم على أصل المقالة أنه كان ينبغي لهم = <sup>(٢)</sup> لو أن العرب كانت مُنِعت منزلةً من الفصاحة قد كانوا عليها = أن يعرفوا ذلك من أنفسهم ، كما قدَّمت ، ولو عرفوه لكان يكون قد جاء عنهم ذِكْرُ ذلك ، ولكانوا قد قالوا للنبي ﷺ : « إنا كُنَّا نستطيع قَبْلَ هذا الذي جئتنا به ، ولكنك قد سَحَرْتَنَا ، وَآخَتَلَتْ

(١) السياق : « أن عليه السلام قد تلا عليهم .... في حالٍ هو يستطيع .... » .

(٢) في المخطوطة : « أنه كان ينبغي له أن العرب كانت منعت » ، وصححها الناشران : « أنه كان ينبغي ، إن كانت العرب منعت » ، والذي أثبتته هو الصواب إن شاء الله . والسياق : « أنه كان ينبغي لهم .... أن يعرفوا ذلك » .

في شيء حال بيننا وبينه » ، فقد نسبوه إلى السحر في كثير من الأمور كما لا يخفى ، وكان أقبل ما يجب في ذلك أن يتذاكره فيما بينهم ، ويشكوه البعض إلى البعض ، ويقولوا : « ما لنا قد نَقَصْنَا في قرائحنا ، وقد حَدَثَ كُلُّوْلٌ في أذهاننا » ، ففى أن لم يُروَ ولم يُذكر أنه كَانَ منهم قولٌ في هذا المعنى ، لا مَا قَلَّ ولا مَا كَثُرَ ، دَلِيلٌ [ على ] أنه قول فاسد ، <sup>(١)</sup> ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل .

...

٤٢ - هذا ، وفي سياق آية التحدى ما يدل على فساد هذا القول . وذلك أنه لا يُقال عن الشيء يُمنعه الإنسان بعد القدرة عليه ، ويُعد أن كان يَكْثُرُ مثله منه : « إني قد جئتكم بما لا تَقْدِرُونَ على مثله ولو أَحْتَشَدْتُمْ له ، ودعوتم الإنسان والجنَّ إلى نُصْرَتِكُمْ فيه » ، وإنما يقال : « إِنِّي أُعْطِيتُ أن أُحُولَ بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه / وأمنعكم إياه ، وأن أُفَحِّمَكُم عن القول البليغ ، وأُعِدِّمَكُم اللَّفْظَ الشريف » ، وما شاكل هذا . ونظيره أن يُقالَ للأشداء وذوى الأيد : « إِنَّ الآيَةَ أن تَعْجِزُوا عن رَفْعِ ما كان يَسْهُلَ عليكم رَفْعُهُ ، وما كان لا يَتَكَادُكُمْ ولا يَثْقُلُ عليكم » . <sup>(٢)</sup>

٣٩٧

ثم إنه ليس في العرف ولا في المعقول أن يقال : « لو تعاضدتم واجتمعتم جميعكم لم تقدروا عليه » ، <sup>(٣)</sup> في شيء قد كان الواحد منهم يَقْدِرُ على مثله ،

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « فبقى أن لم يرو » ، والصواب ما أثبت . وسياق الكلام : « ففى أن لم يُروَ ..... دَلِيلٌ على أنه قول فاسد » .

(٢) كان في المخطوطة : « ولا يثقل عليكم عراته ليس في العرف » ، وهو في المطبوعة أتوا به على الصواب .

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « واجتمعتم وجمعتم » ، وهو خطأ ظاهر . والسياق : « أن يقال لو تعاضدتم ..... ، في شيء قد كان ..... » .

ويسهل عليه ويستقل به ، ثم يمنعون منه = وإنما يقال ذلك حيث يراد أن يقال : « إنكم لم تستطيعوا مثله قط ، ولا تستطيعونه البتة وعلى وجه من الوجوه ، حتى إنكم لو استضعفتم إلى قواكم وقدركم التي لكم قوًى وقُدراً ، وقد استمددتم من غيركم ، لم تستطيعوه أيضاً » = من حيث إنه لا معنى للمعاوضة والمُطافرة والمعاونة ، <sup>(١)</sup> إلا أن تَضُمَّ قدرتك إلى قدرة صاحبك حتى يَحْصُلَ باجتماع قدرتكما ما لم يكن يَحْصُلُ .

فقد بان إذن أن لا مَسَاغَ لحمل الآية على ما ذهبوا إليه ، وأن لا مُحْتَمَلَ فيها لذلك على وجه من الوجوه ، وظَهَرَ به وسائر ما تقدَّم أن القول بالصِّرفة ، ولا سيما على هذا الوجه ، قول في غاية البُعْد والتهافُت ، وأنه من جنس ما لا يُعْذَرُ العاقل في اعتقاده . ولم أَقُلْ : « ولا سيما على هذا الوجه » ، <sup>(٢)</sup> وأنا أعنى أن للقول بها على الوجه الأول مَسَاغاً في الصحة ، ولكنني أردت أن فساده كأنه أظهر ، والشناعة عليه أكثر ، وإلا فما هما ، إن أردتُ البُطلان ، إلا سواء .

...

٤٣ - فإن قلت : فكيف الكلامُ عليهم ، إذا ذهبوا في « الصِّرفة » إلى الوجه الآخر ، فزعموا أن التحدي كان أن يأتوا في أنفُسِ معاني القرآن بمثل نظمه ولفظه ؟ وما الذي دلَّ على فساده ؟

(١) غيروا عمداً ما في المخطوطة وكتبوا : « والمظاهرة » ، بلا سبب معقول ، و « المتظافر ، والتضافر ، والتظاهر » بمعنى واحد ، وهو التعاون والتألب على الأمر .

(٢) في المخطوطة : « ولم أقبل ولا سيما على هذا الوجه ، وأنا أعنى أن القول » ، وصواب قراءته ما أثبت . وهذا استدراك منه على قوله قبل سطرين : « ولا سيما على هذا الوجه » ، وغيروا في المطبوعة الكلام ، فكتبوا مكان « مساعاً » : « مساع » ، ومكان « كأنه أظهر » : « كان أظهر » ، ولم يسيروا إلى هذا التغيير المفسد للكلام .

= (١) فَإِنَّ عَلَى فساد ذلك أدلة منها قوله تعالى : ( أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ) (سورة مد: ١٣) ، وذلك أَنَّ نعلمُ أَنَّ المعنى : (٢) فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ تَفْتَرُونَهَا أَنْتُمْ = وإذا كان المعنى على ذلك ، فَبِنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي الافتراءِ إِذَا وَصِفَ به الكلام ، إِلَى المعنى يَرْجِعُ أَمْ إِلَى اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ ؟ / وقد عَرَفْنَا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِلَى المعنى ، وَإِذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِلَى المعنى وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ : (٣) إِنْ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنِّي قَدْ وَضَعْتُ الْقُرْآنَ وَافْتَرَيْتُهُ ، وَجِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِي ، ثُمَّ زَعَمْتُ أَنَّهُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ ، فَضَعُّوْا أَنْتُمْ أَيْضاً عَشْرَ سُوْرٍ وَافْتَرُوا مَعَانِيهَا كَمَا زَعَمْتُ أَنِّي افْتَرَيْتُ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ . فَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ كَذَلِكَ ، كَانَ تَقْدِيرُهُمْ أَنَّ التَّحْدِيَّ كَانَ أَنْ يَعْمِدُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ فَيَغْبِرُوا عَنْهَا بِلَفْظٍ وَنَظْمٍ يَشْبِهُ نَظْمَهُ وَلَفْظَهُ ، (٤) خُرُوجاً عَنْ نَصِّ التَّنْزِيلِ وَتَحْرِيفاً لَهُ .

وذلك أَنَّ حَقَّ اللَّفْظِ = إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مَا قَالُوهُ = أَنْ يُقَالَ : « إِنْ زَعَمْتُ أَنِّي افْتَرَيْتُهُ ، فَأَتُوا أَنْتُمْ فِي مَعَانِي هَذَا الْمُفْتَرَى بِمَثَلِ مَا تَرَوْنَ مِنَ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ » . يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلٌ شِعْراً فَأَحْسَنَ فِي لَفْظِهِ وَنَظْمِهِ وَأَبْلَغَ ، وَكَانَ لَهُ خَصْمٌ يُعَانِدُهُ ، فَعَلِمَ الْخَصْمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ عَلَيْهِ مَعْمَراً فِي النَّظْمِ وَاللَّفْظِ ، فَتَرَكَ ذَلِكَ جَانِباً وَتَشَاغَلَ عَنْهُ ، وَجَعَلَ يَقُولُ : « إِنْ رَأَيْتُكَ سَرَقْتَ مَعَانِيَ شِعْرِكَ وَانْتَحَلْتَهَا وَأَخَذْتَهَا مِنْ هَذَا وَذَلِكَ » ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ فِي جَوَابِ هَذَا الْكَلَامِ : « إِنْ كُنْتُ قَدْ سَرَقْتُ مَعَانِيَ

---

(١) هذا جواب السؤال .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « وذلك أنا لا نعلم » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) في المطبوعة : « وإذا لم يرجع إلا إلى المعنى ، كان المراد » ، لا أدري لم غيروا ما في المخطوطة ، دون دلالة على التغيير .

(٤) في المطبوعة : « فيغبروا عنها بلفظ » ، تصحيف .

شعري ، فقل أنت شعراً مثله مسروق المعاني « = لم يُعقل منه إلا أنه يقول : « فقل أنت شعراً في معاني أخر تسرقها كما سرفت معاني بزعمك » = ولم يُحتمل أن يريد : « اعتمد إلى معاني فقل فيها شعراً مثل شعري » ، وإنما يعقل ذلك إذا هو قال : « إن كنت قد سرفت معاني شعري ، فقل أنت في هذه المعاني المسروقة مثل الذي قلت ، وأنظم فيها الكلام مثل نظمي لكلامي ، وخبره تحبيري » .

...

٤٤ - هذه جملة لا تخفى على من عرّف مخارج الكلام ، وعلم حق المعنى من اللفظ ، وما يُحتمل ممّا لا يحتمل . ومنها ما تقدّم ، <sup>(١)</sup> من أنه لا يُقال في الشيء قد كان يكثر مثله من الإنسان ثم مُنع منه : « إيت بمثله ، وأجهّد جُهدك ، وأستعن عليه ، فإنك لا تستطيعه ولو أعانك الجن والإنس » ، <sup>(٢)</sup> وإنما يقال ذلك في البديع المُبتدأ ، أو الذي / لم يُسبق إليه ، ولم يوجد مثله قط .

٣٩٩

وهذا المعنى وإن كان يلزمهم في الوجهين ، فإنه لهم في هذا الوجه الذي نحن فيه الرّم ، وذاك أن قولك للرجل يقدّر على مثل الشيء اليوم في كثير من الأحوال والأمور ، <sup>(٣)</sup> ويعوقه عنه عائق في حال واحدة وأمر واحد : « لو اجتمع الإنس والجن فأعانوك لم تقدّر على مثله » = <sup>(٤)</sup> أبعد وأقبح من قولك ذلك ، وقد كان يقدّر عليه في سالف الأزمان ، ثم مُنعه جملة ، وجعل لا يستطيعه البتّة .

(١) انظر رقم : ٤٢

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « استعن عليك » ، وهو لا شيء .

(٣) في المخطوطة : « وذاك أنك قولك للرجل » ، وصححه في المطبوعة .

(٤) السياق : « أن قولك للرجل يقدر .... أبعد وأقبح » .

..... (١) ومنها الأخبار التي جاءت عن العرب في تعظيم شأن القرآن ، وفي وصفه بما وصفوه به من نحو : « إِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةٌ ، وَإِنْ لَهُ لَحَلَاوَةٌ ، وَإِنْ أَسْفَلُهُ لَمُعْذِقٌ ، وَإِنْ أَعْلَاهُ لَمُثِيرٌ » ، (٢) وذاك أَنَّ مُحَالاً أَنْ يُعْظَمُوهُ ، وَأَنْ يُبْهَتُوا عِنْد سَمَاعِهِ ، وَيُسْتَكِينُوا لَهُ ، وَهُمْ يَرَوْنَ فِيمَا قَالُوهُ وَقَالَهُ الْأَوَّلُونَ مَا يُوَازِيهِ ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ مِثْلَهُ ، وَلَكِنْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ شِبْهَ الْآفَةِ وَالْعَارِضِ يَعْزُضُ لِلْإِنْسَانِ فَيَمْنَعُهُ بَعْضَ مَا كَانَ سَهْلًا عَلَيْهِ = بَلِ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَقُولُوا : « إِنْ كُنَّا لَا يَنْتَهِي لَنَا أَنْ نَقُولَ فِي مَعَانِي مَا جِئْتَ بِهِ مَا يُشَبِّهُهُ ، إِنَّا لَنَأْتِيكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي مَا شِئْتَ وَكَيْفَ شِئْتَ ، بِمَا لَا يَقْصُرُ عَنْهُ وَلَا يَكُونُ دُونَهُ » .

...

٤٥ - وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنْ عَلِمَ النَّبِيُّ عِنْدَئِذٍ وَالْبُرْهَانُ ، إِنَّمَا كَانَ [ يَكُونُ ] فِي الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ نَظْمِ الْقُرْآنِ لَا فِي نَفْسِ النَّظْمِ . (٣) وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَيَنْبَغِي إِذَا تَعَجَّبَ الْمُتَعَجِّبُ وَأَكْبَرَ الْمُكْبِرُ ، أَنْ يَقْصِدَ بِتَعَجُّبِهِ وَإِكْبَارِهِ إِلَى الْمَنْعِ الَّذِي فِيهِ الْآيَةُ وَالْبُرْهَانُ ، لَا إِلَى الْمَمْنُوعِ مِنْهُ . وَهَذَا وَاضِحٌ لَا يُشْكَلُ .

...

(١) هُنَا سَقَطَ مِنَ النَّاسِخِ كَلَامٌ لَا شَكَّ فِي سَقُوطِهِ ، فَالْخَلَلُ فِي الْكَلَامِ ظَاهِرٌ جَدًّا ، وَقَدْ لَا يَنْجَاوِزُ السَّقَطُ مِقْدَارَ سَطْرٍ أَوْ سَطْرَيْنِ .

(٢) سَلَفَ هَذَا فِي رَقْمٍ : ١٠ ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ ، وَكَانَ هُنَا فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَإِنْ عَلَيْهِ لِحَلَاوَةٌ » ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ وَسَهْوٌ .

(٣) كَانَ فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنْ عَلِمَ النَّبِيُّ عِنْدَهُمُ وَالْبُرْهَانُ ، إِنَّمَا كَانَ فِي الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ ..... » ، وَهُوَ كَلَامٌ ظَاهِرُ الْاِخْتِلَالِ ، صَوَابُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا كَتَبْتُ .

٤٦ - فإن قالوا : إنه ليكون أن يستحسن الشاعر الشعرَ بقوله غيره ويكبر شأنه ، ويرى فيه فضلاً ومزية على ما قاله هو من قبل ، ثم هو لا يئأس من أن يقدر على مثله إذا هو جاهد نفسه وتعمّل له . فنحن نجعل لفظ القرآن ونظّمه على هذا السبيل ، ونقول : إنهم سمعوا منه ما بهرهم وعظم في نفوسهم ، وأنهم [ كانوا ] على حالٍ أنسوا / من أنفسهم بأنهم يأتون بمثله إذا هم اجتهدوا ، <sup>(١)</sup> فحيل بينهم وبين ذلك الاجتهاد ، وأخذوا عن طرية ، ومنعوا فضل المنة التي طمعوا معها في أن يجروا إلى تلك الغاية ويبلغوا ذاك الذي أرادوا . <sup>(٢)</sup> وإذا كنّا نعلم أن الشاعر المفلق ربّما اعتاص القول عليه حتى يعيا بقافية ، وحتى تنسّد عليه المذاهب ، وأن الخطيب المصنّع يرتج عليه حتى لا يجد مقالاً ، وحتى لا يفيض بكلمة ، لم يكن الذي قلناه وقدّرناه بعيداً أن يكون ، وأن يسعه الجواز ويحتمله الإمكان .

قيل لهم : أنتم الآن كأنكم أردتم أن تحسّنوا أمركم ، <sup>(٣)</sup> وأن تعطوا على بعض العوّار ، وأن تتملّصوا من الذي تُلزَمون ، <sup>(٤)</sup> وليس لكم في ذلك كبير جدوى إذا حقّق الأمر ، وإنما هو خداع وضرب من التزييق .

وأوّل ما يدُلّ على بطلان ما قلتم ، أن الذي عرفنا من حال الناس فيما سبيله ما ذكرتم ، التّضجّر والشكوى ، وأن يقولوا : « ما بالنا ؟ » <sup>(٥)</sup> ومن أين ذهينا ؟ وكيف

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « ولكنهم على حال أنسوا .... » ، وهو غير مستقيم ، والذي أثبت هو حق الكلام .

(٢) في المخطوطة : « ... طمعوا أن يجيروا إلى تلك الغاية ، ويبلغوا ذاك المدى أرادوا » ، وصواب قراءته ما أثبت . وجعلها في المطبوعة : « ويبلغوا ذلك المدى [ الذي ] أرادوا » ، ولا حاجة إلى هذا .

(٣) غير ما في المخطوطة وكتب مكان « أنتم » : « إنكم » بلا فائدة .

(٤) في المطبوعة : « وأن تتملّسوا » ، لم يحسن قراءة المخطوطة .

(٥) في المخطوطة والمطبوعة : « ما لنا » ، والأجود ما أثبت ، سها الناسخ .



الصورة ؟ إنّا وإن كُنّا نسمعُ قولاً له فَضَّلْ ومزيةً على ما قلناه ، فإنه ليس بالذى ينبغي أن نَعِجَ عنه هكذا حتى لا نَسْتَطِيعَ في معارضته ما نَرْضَى ، <sup>(١)</sup> فلا ندرى أَسْجَرْنَا أم ماذا كان ؟ » = ففى أن لم يُرَوْ عنهم شىء من هذا الجنس على وجه من الوجوه ، دليل أن لا أصل لما توهموه ، وأنه تلفيق باطل .

ثم إنه ليس فى العادة أن يُدْعِنَ الرجلُ لخصمه ، ويستكينَ له ، ويُلقَى بيده ، ويسكتَ على تقريره له بالعجز وترديده القول فى ذلك ، وقدر ما ظهر من المزية قدر قد يطمع الإنسان فى مثله ، <sup>(٢)</sup> ويرى أنه يناله إذا هو اجتهد وتعمد = <sup>(٣)</sup> بل العادة فى مثل هذا أن يدفع العجز عن نفسه ، وأن يجحد الذى عَرَفَ لصاحبه من المزية ويتشدد ، كما فعل حسان ، <sup>(٤)</sup> فيدعى فى مساواته ، وأنه إن كان جرى إلى غاية رأى لنفسه بها تقدماً إنه ليجرى إلى مثلها ، وأن يقول : « لا تُغْلُ ولا تُفْرِط ولا تَشْتَطَّ فى دعواك ، فلتن كنت قد نلت بعض السبق ، إنك لم تبعد المدى بُعد من لا يدانى ولا يشق غباره ، / فرويداً ، وأكف من غلوائك » . ٤٠١

...

٤٧ - وأعلم أنهم بتمحُّلهم هذا قد وقعوا فى أمر يوهى قاعدتهم ، ويقدح فى أصل مقالتهم ، فقد نظروا لأنفسهم من وجه وتركوا النظر لها من آخر . وذاك أن من حق المنع إذا جعل آية وبرهاناً ، ولا سيما للنُّبوة ، أن يكون فى أظهر الأمور ،

(١) كتب فى المطبوعة : « إنه ليس بالذى ينبغي » ، حذف الفاء من « فإنه » ، كأنه ظنها خطأ .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « وقدر ما أظهر من المزية .... » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) السياق : « ثم إنه ليس فى العادة .... بل العادة » .

(٤) لم أقف بعد على أمر حسان .

وأكثرها وجوداً ، وأسهلها على الناس ، وأخلقها بأن تبين لكل راءٍ وسامعٍ أن قد كان منعٌ ، لا أن يكون المنع من خفي لا يعرف إلا بالنظر ، وإلا بعد الفكر ، ومن شيء لم يوجد قط ولم يعهد ، وإنما يُظن ظناً أنه يجوز أن يكون ، وأن له مدخلاً في الإمكان إذا اجتهد المجتهد . وهل سُمع قط أن نبياً أتى قومه فقال : « حُجَّتِي عليكم ، والآية في أني نبي إليكم ، أن تمنعوا من أمرٍ لم يكن منكم قط ، وليس يظهر في بادئ الرأي وظاهر الأمر أنكم تستطيعونه ، ولكنه مؤهوت جوازه منكم ، إذا أنتم كدذتم أنفسكم ، وجمعتم ما لكم ، واستفرغتم مجهودكم ، وعادتم الاجتهاد فيه مرة بعد أخرى ؟ » أم ذلك ما لا يقوله عاقل ، ولا يُقدم عليه إلا مجازف لا يدرى ما يقول ؟

وإذا كان كذلك ، وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نظمٍ لم يوجد منهم قط ، إلا أنهم أحسوا في أنفسهم أنهم يستطيعونه إذا هم اجتهدوا واستفرغوا الوسع ، <sup>(١)</sup> بهذه المنزلة ، وداخلاً في هذه القضية = <sup>(٢)</sup> فقد بان أنهم بذلك قد أوهموا قاعدتهم ، وقدحوا في أصل المقالة ، من حيث جعلوا الآية والبرهان وعلم الرسالة والأمر المعجز للخلق ، في المنع من شيء لم يوجد قط ، ولم يعلم أنه كان في حالٍ من الأحوال ، وليس بأكثر من أن ظن ظناً أنه مما يحتمله الجواز ويدخل في الإمكان ، إذا أدمن الطلب ، وكثر فيه التعب ، واستنزفت قوى الاجتهاد ، وأُرسلت له الأفكار في كل طريق ، وحشدت إليه الخواطر من كل جهة . وكفى بهذا ضعف رأي وقلة تحصيل .

...

(١) السياق : « .... وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نظم .... بهذه المنزلة .... » .

(٢) السياق : « وإذا كان الذي قالوه .... فقد بان .... » .

## فَصْلٌ

٤٨ - وهذا فصلٌ أُخْتِمَ به :

٤٠٢ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : مَا / هَذَا الَّذِي أَخَذْتُمْ بِهِ أَنْفُسَكُمْ ؟ وما هذا التَّأْوِيلُ  
منكم في عَجْزِ العربِ عن معارضة القرآن ؟ وما دَعَاكُمْ إِلَيْهِ ؟ وما أُرِدْتُمْ مِنْهُ ؟ أَأَنْ  
يَكُونَ لَكُمْ قَوْلٌ يُحْكِي ، وتكونوا أُمَّةً عَلَى حِدَةٍ ، أَمْ قَدْ أَتَاكُمْ فِي هَذَا البابِ عِلْمٌ لَمْ  
يَأْتِ النَّاسَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : أَتَانَا فِيهِ عِلْمٌ .

قِيلَ : أَفَمِنْ نَظَرٍ ذَلِكَ الْعِلْمُ أَمْ خَبِيرٌ ؟

فَإِنْ قَالُوا : مِنْ نَظَرٍ .

قِيلَ لَهُمْ : فَكَيْفَ تَعْنُونَ أَنَّكُمْ تَنْظَرُونَ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ وَنَظْمِ كَلَامِ الْعَرَبِ  
وَوَازِنْتُمْ فَوْجَدْتُمُوهُ لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالْقَدْرِ الَّذِي لَوْ حُلُّوا وَالْاجْتِهَادُ وَإِعْمَالُ الْفِكْرِ ، وَلَمْ  
تَفَرِّقْ عَنْهُمْ خَوَاطِرَهُمْ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ ، وَالصَّمَدِ لَهُ = لَا تُؤَا بِمِثْلِهِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : كَذَلِكَ نَقُولُ .

قِيلَ لَهُمْ : فَأَنْتُمْ تَدَّعُونَ الْآنَ أَنَّ نَظَرَكُمْ فِي الْفَصَاحَةِ نَظَرٌ لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ  
مِنْ أَمْرِهَا ، وَأَنْتُمْ قَدْ أَحْطَظْتُمْ عِلْمًا بِأَسْرَارِهَا ، وَأَصْبَحْتُمْ وَلَكُمْ فِيهَا فَهْمٌ وَعِلْمٌ لَمْ يَكُنْ  
لِلنَّاسِ قَبْلَكُمْ .

وَإِنْ قَالُوا : عَرَفْنَا ذَلِكَ بِخَبِيرٍ .

قِيلَ : فَهَاتُوا عَرَفُونَا ذَلِكَ ، وَأَنْتَ لَهُمْ تَعْرِيفُ مَا لَمْ يَكُنْ ، وَتَثْبِيْتُ مَا لَمْ يَوْجَدْ !

ولو كان الناس إذا عنَّ لهم القول نَظَرُوا في مُودَّاه ، وتَبَيَّنُوا عَاقِبَتَهُ ، وتَذَكَّرُوا وَصِيَّةَ الْحُكَمَاءِ حين نَهَوْا عن الُورُودِ حتَّى يُعَرَّفَ الصَّدْرُ ، وَحَذِرُوا أَنْ تَجِيَّءَ أَعْجَازُ الْأُمُورِ بغير ما أُوهِمَتِ الصدور = إِذَا لَكُفُّوا الْبَلَاءَ ، وَلَعُدِمَ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِنْ فَاسِدِ الْأَرَاءِ ، وَلَكِنْ يَأْبَى الذِّى فِي طِبَاعِ الْإِنْسَانِ مِنَ التَّسْرُّعِ ، ثُمَّ مِنْ حُسْنِ الظَّنِّ بِنَفْسِهِ ، وَالشَّغَفِ بِأَنْ يَكُونَ مَتَّبِعاً فِي رَأْيِهِ ، إِلَّا أَنْ يَخْدَعَهُ وَيُنْسِيَهُ أَنَّهُ مُوصًى بِذَلِكَ ، وَمَدْعُوٌّ إِلَيْهِ ، وَمُحَذَّرٌ مِنْ سُوءِ الْمَغْبَةِ إِذَا هُوَ تَرَكَه وَقَصَّرَ فِيهِ . وَهِيَ الْآفَةُ لَا يَسْلَمُ مِنْهَا وَمِنْ جَنَائِبِهَا إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ . <sup>(١)</sup> وَإِلَيْهِ عَزَّ أَسْمَةُ الرِّغْبَةِ فِي أَنْ يُوفَّقَ لِلَّتِي هِيَ أَهْدَى ، وَيَعْصِمَ مِنْ كُلِّ مَا يُوتِغُ الدِّينَ ، <sup>(٢)</sup> وَيَثْلُمُ الْيَقِينَ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وهم الآفة » ، وهو سهو ظاهر من الكاتب .

(٢) من « الوتغ » ، وهو الهلاك ، و « أوتغه يوتغه » ، أفسده وأهلكه .

/ بسم الله الرحمن الرحيم

٤٩ - قول من قال : « إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ الْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ مِنْ بَعْدِ انْقِضَاءِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمُضَيِّ وَقْتِ التَّحْدِي ، عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُشَبِّهُ الْقُرْآنَ وَيَكُونُ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ مُعْجَزاً فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ، <sup>(١)</sup> وَحِينَ تُحْدَى الْعَرَبُ إِلَيْهِ » = <sup>(٢)</sup> قَوْلٌ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِمَنْ لَا يَجْعَلُ الْقُرْآنَ مُعْجَزاً فِي نَفْسِهِ ، <sup>(٣)</sup> وَيَذْهَبُ فِيهِ إِلَى « الصَّرْفَةِ » .

فَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَنَّهُ مُعْجَزٌ فِي نَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ فِي نَظْمِهِ وَتَأْلِيْفِهِ عَلَى وَصْفٍ لَا يَهْتَدِي الْخَلْقُ إِلَى الْإِتْيَانِ بِكَلَامٍ هُوَ فِي نَظْمِهِ وَتَأْلِيْفِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ ، فَلَا يَصِحُّ الْبَتَّةَ ذَاكَ = لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُعْجَزاً فِي جَنْسِهِ كَأَحْيَاءِ الْمَوْتَى ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُعْجَزاً لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى وَصْفٍ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَكَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ هُنَا أَحْيَاءٌ مَيِّتٌ لَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، كَذَلِكَ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ هُنَا نَظْمٌ مِثْلَ نَظْمِ الْقُرْآنِ لَا مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى . فَهَذَا هُوَ .

ثُمَّ إِنَّهُ قَوْلٌ إِذَا تَقَرَّرَ عَنْهُ انْكَشَفَ عَنْ أَمْرٍ مُنْكَرٍ ، وَهُوَ إِخْرَاجُ أَنْ يَكُونَ وَخِيّاً مِنْ اللَّهِ ، وَأَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ تَلَقَّاهُ عَنْ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ = وَالذَّهَابُ إِلَى أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْهَامِ ، وَكَالْشَيْءِ يُلْقَى فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ وَيُهْدَى لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْخَاطِرِ وَالْهَاجِسِ الَّذِي يَهْجِسُ فِي الْقَلْبِ . وَذَلِكَ مِمَّا يُسْتَعَاذُ بِاللَّهِ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ تَطَرَّقَ لِلْإِلْحَادِ ، وَاللَّهُ وَلِي الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ » ، وهو خطأ من الناسخ لا شك فيه .

(٢) السياق : « قول من قال : .... قول لا يصح » .

(٣) في المطبوعة : « إلا لمن يجعل القرآن » ، سقطت « لا » .

بسم الله الرحمن لارحيم

## فصل

٥٠ - (١) أعلم أن البلاء والداء العيَاء ، أن ليس علمُ الفصاحة وتمييزُ بعض الكلام من بعض بالذى تستطيع أن تُفهمه من شئتَ ومتى شئتَ ، وأن لستَ تملكُ من أمرك شيئاً حتى تظفرَ بمن له طبعٌ إذا قدحته وري ، (٢) وقلبٌ إذا أريته رأى . فأما وصاحبك من لا يرى ما تريه ، ولا يهتدى للذى تهديه ، فأنت معه كالنافع في الفحيم من غير نار ، وكالمتمس الشم / من أخشم ، (٣) وكلا لا تُقيم الشعرَ في نفس من لا ذوقٌ له ، كذلك لا يفهم هذا الباب من لم يؤت الآلة التى بها يفهم = إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظنَّ العادم لها أنه قد أوتيها ، وأنه ممن يكمل للحكم ويصح منه القضاء ، فجعل يخطئ ويخلط ، ويقول القول لو علم غيبه لاستحى منه . (٤) وأما الذى يُحسُّ بالنقص فى نفسه ، (٥) ويعلم أنه قد عديم علماً قد أوتيته من سواه ، فأنت منه فى راحة ، وهو رجل عاقل قد حماه عقله أن يعدو طوره ، (٦) وأن يتكلف ما ليس بأهل له .

(١) هذه الفقرة كلها مضت فى دلائل الإعجاز فى الفقرة : ٦٤٣ ، مع اختلاف يسير .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « بأن لست تملك .... إذا قدحته فبرى » ، وقد سها الناسخ وأخطأ ، والصواب ما أثبت . و « وري الزند يرى ورئاً » ، إذا اتقَد عند القَدح .

(٣) « الأخشم » ، الذى سقطت خياشيمه ، فهو لا يجد ريح طيب ولا ثن .

(٤) قرأها « عيه » ، بالياء فى المطبوعة ا و « الغب » العاقبة .

(٥) كتبها فى المطبوعة : « .... الذى يحسن تأليفه فى نفسه » !! كلام غريب ، ولم يحسن قراءة

المخطوطة .

(٦) أسقط فى المطبوعة : « قد » من « قد حماه » .

وإذا كانت العلوم التي لها أصولٌ معروفة ، وقوانينٌ مضبوطة ، قد اشترك الناس في العلم بها ، واتَّفَقُوا على أن البناءَ عليها والرَّدَّ إليها ، إذا أخطأ فيها المُخْطِئُ ثم أُعْجِبَ برأيه لم تَسْتَطِيع رَدُّه عن هواه ، وصَرَفَه عن الرأْيِ الذي رأى ، إلا بعد الجُهد ، وإلا بعد أن يكون حَصِيْفاً عَاقِلاً ثَبْتاً ، إِذَا ثَبَّه انْتَبَه ، وإذا قِيلَ : « إِنَّ عَلَيْكَ بَقِيَّةً مِنَ النَّظَرِ » ، وَقَفَ وَأَصْغَى ، وَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ قَدْ غُرَّ ، فَاحْتِاطَ بِاسْتِمَاعِ مَا يُقَالُ لَهُ ، وَأَنْفَ مِنْ أَنْ يَلِجَ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ ، وَيَسْتَطِيلَ بِغَيْرِ حُجَّةٍ . وَكَانَ مَنْ هَذَا وَصْفُهُ يَعِزُّ وَيَقْلُ ، فَكَيْفَ بَانَ تَرَدُّ النَّاسِ عَنْ رَأْيِهِمْ فِي أَمْرِ الْفَصَاحَةِ ، وَأَصْلُكَ الَّذِي تَرُدُّهُمْ إِلَيْهِ ، وَتُعَوِّلُ فِي مُحَاجَّتِهِمْ عَلَيْهِ ، اسْتِشْهَادُ الْقَرَائِحِ ، <sup>(١)</sup> وَسِرُّ النَفُوسِ وَقَلْبُهَا ، وَمَا يَعْرِضُ فِيهَا مِنَ الْأَرِيحِيَّةِ عِنْدَمَا تَسْمَعُ ؟ <sup>(٢)</sup> وَهُمْ لَا يَضَعُونَ أَنْفُسَهُمْ مَوْضِعَ مَنْ يَرَى الرَّأْيَ وَيُقْتَى وَيَقْضَى ، إِلَّا وَعِنْدَهُمْ أَنََّّهُمْ مِنْ صَفَتِ قَرِيحَتِهِ ، وَصَحَّ ذَوْقُهُ ، وَتَمَّتْ أَدَاتُهُ .

فإذا قلت لهم : « إِنَّكُمْ أُتَيْتُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ، وَمَنْ أَنْكُمْ لَا تَفْطُنُونَ » ، رَدُّوا مثله عليك ، وعابوك ، ووقعوا فيك ، وقالوا :

« لا ، بل قرائحنا أصحُّ ، ونظرنا أصدق ، وحسنا أذكى ، وإنما الآفة فيكم ، فإنكم جئتم فحْيَلْتُمْ إِلَى أَنْفُسِكُمْ أَمْوَرًا لَا حَاصِلَ لَهَا ، وَأَوْهَمَكُمُ الْهَوَى وَالْمِيلُ أَنْ تُوجِبُوا لِأَحَدِ النَّظْمِيِّينَ الْمَتَسَاوِينَ فَضْلاً عَنِ الْآخَرِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ الْفَضْلُ » ، فَتَبَقَى فِي أَيْدِيهِمْ حَسِيرًا لَا تَمْلِكُ غَيْرَ التَّعَجُّبِ . <sup>(٣)</sup>

(١) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « استشهدا القرآن » !!

(٢) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « وما يعرض فيها من الأدعية » ، وهذا أغرب وأعجب .

(٣) وأيضاً في المطبوعة : « فبقى في أيديهم حيث لا يملك غير التعجب » ، لم يحسن القراءة ، وهذه أشدَّ

فليس الكلامُ إذْنٌ بمُغنٍ عنك ، ولا القولُ بِنافعٍ ، ولا الحجَّةُ مسموعةٌ ،  
حتى تجدَ مَنْ فيه عونٌ لك ، ومَنْ إذا أُبى عليك أبى ذاك طَبَعُه فردَّه إليك ، وفتح  
سَمْعَه لك ، ورَفَعَ الحجابَ بَيْنَه وبينك ، وأخذَ به إلى حَيْثُ أنت ، وصَرَفَ ناظرَه  
إلى الجهة التي إليها أومأت ، فاستبدلَ بالثَّغَارِ أنْساً ، وأراك من بعد الإباءِ قَبولاً ،  
وبالله التوفيق .

...